A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.20
20 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)
ثم : السيد لوهيا (نائب الرئيس) (بابوا غينيا الجديدة)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
السيد بابا (ماليزيا)
السيد عزيز (العراق)
السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد راو (الهند)
السيد بارون (دومينيكا)

- إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثالث للمكتب [٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بابا (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، يا سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . فإنكم تخلعون على الرئاسة صفات نادرة تستمد من سجلكم الممتاز ، بوصفكم جنديا ودبلوماسيا معاً . ونحن مطمئنون إلى أنه ، بفضل خبرتكم الواسعة ، ومهارتكم المهنية ستُدار مداولات الجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة .

وأود ، أيضا ، أن أشيد بسعادة السيد دانتي كابوتو الذي ترأس ، بتميُّز عظيم جلسات كثيرة للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة النشطة الممتلئة بالاحداث .

كما نعبِّر للأمين العام عن تقديرنا العميق لجهوده ومساهماته العظيمة من أجل قضية السلم والأمن الدوليين ، ولتنشيط التعاون الدولي . ونود أن نؤكد له دعمنا المستمر في كل مساعيه .

وإنه لمن دواعي ارتياحي ، وارتياح وفدي الكبيرين اننا نجتمع هنا في الأمم المتحدة في بيئة دولية سياسية أكثر ايجابية ، تعمل على تعزيز مصداقية الأمم المتحدة ، وأهميتها . فقد ساعد استمرار الانفراج بين الدولتين العظميين على الحفاظ على الاتجاه إلى تخفيف التوترات العالمية في كثير من أجزاء العالم ، وأدى إلى تعاون سياسي متنام بينهما ، خاصة في مجال نزع السلاح ، وإلى زيادة استعدادهما للمساعدة في إيجاد حلول للنزاعات الاقليمية .

هذه الاتجاهات الإيجابية التي لم تبدأ إلا منذ سنوات قليلة ، دعمت نسيج الدبلوماسية الدولية . وجئت ثقة جديدة في العملية الدبلوماسية ، وخلقت آمالا جديدة وألهمت إيمانا جديدا بالأمم المتحدة بصفتها أداة وحافزا على التغير العالمي الإيجابي . وللمرة الأولى منذ إنشاء الأمم المتحدة ، أمامنا فرصة فريدة لإعادة تشكيل هيكل العلاقات الدولية لكي يتسق ورغبة البشرية الواضحة في تحقيق السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي والرفاهية .

إن استعادة الإيمان بالأمم المتحدة يجب أن تواكبها اجراءات محددة . وفي البداية فإن هذا يتضمن بالضرورة أن نوفر لها الموارد المالية التي تتطلبها للاضطلاع بوظائفها ، والتزامنا الكامل بأن نرقى إلى مستوى واجباتنا في احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والتمسك بها والنهوض بها . كما تتطلب أيضا تجديد إيماننا والتزامنا بتعزيز مركزية الأمم المتحدة في الشؤون الدولية في مواجهة المنظمات الجديدة المقتصرة على عدد معين من الدول والتي تظهر في الساحة الدولية . ويجب أن نستلهم نفس الروح والرؤية التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة العالمية منذ ٤٤ عاما .

وبينما أشعر بالرضى إزاء المناخ السياسي الدولي الإيجابي السائد اليوم ، لا يسعني إلا أن أعرب عن قلق وفد بلدي العميق تجاه الوضع في الساحة الاقتصادية الدولية . إذ نجد أنه بالرغم من الجهود والأصوات العالية الداعية إلى التغيير فلايزال الهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية عتيقا وباليا وغير ملائم لاحتياجات العصر . وبدلا من إصلاح النظام الاقتصادي المجحف ، نرى الآن اتجاها صوب عالم تزداد فيه الهوة بين من يملكون في الشمال ومن لا يملكون في الجنوب .

ولا يمكن أن يستمر هذا النمط المجحف والجائر للعلاقات الاقتصادية الدولية لفترة أطول دون أن تترتب عليه آثار وخيمة بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . ولابد من معالجة هذا الأمر على سبيل الأولوية . والأمم المتحدة هي أفضل حافز في تعزيز الحوار العالمي لصالح كفالة نظام اقتصادي أكثر عدلا وانصافا واستقرارا . ولنحاول أن نجد خلال المداولات الجارية في الدورة الرابعة والأربعين

للجمعية العامة للأمم المتحدة الإرادة السياسية الجماعية التي لاتزال مفقودة والتي ستدفعنا قدما صوب تحقيق الخير للجميع .

واسمحوا لي الآن أن أتقدم بعرض عام وموجز للحالة العالمية وأن أتناول بعض المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه المجتمع الدولي والتي تبعث على انشغالنا جميعا .

على الساحة السياسية الدولية ، يؤسفني القول بأنه بالرغم من الانفراج المستمر بين الدولتين العظميين فلايزال هناك العديد من مناطق المواجهة والنزاع الذي لم يحسم في العالم . ويجب معالجة هذه القضايا بفعالية في سعينا لتحقيق عالم أكثر استقرارا .

ففي الشرق الأوسط ، تحطمت على صخرة التعنت الاسرائيلي المستمر بدايات السلم الجديدة التي طرحت من خلال القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وكذلك ما تقدم به الرئيس عرفات أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة . وتصر اسرائيل عل انتهاكاتها الواضحة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين في وقت الحرب بالرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

إن الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني البطل دليل على عزمه وإيمانه الراسخ بالكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال وبناء الدولة . وقد حصل على تأييد وتعاطف المجتمع الدولي بأكمله فعلا . ويتضح ذلك من زيادة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين . وقد أدى ذلك أيضا إلى زيادة الاتصالات مع عدد أكبر من الدول ، وخاصة مع الولايات المتحدة .

إن خطة الانتخابات التي اقترحتها اسرائيل بالنسبة للأراضي المحتلة لا تواجه المسائل الأساسية المتصلة بحق الفلسطينيين في ممارسة تقرير مصيرهم . ودولة الاحتلال التي تشتهر بسياساتها القمعية لا يمكنها أن تتوقع تأييد أولئك الذين تقمعهم لكي تضفي طابع الشرعية على نفس ذلك القمع عن طريق ما يسمى بالانتخابات .

ولاتزال حكومتي ترى أن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وبالنسبة لدعوة جميع أعضاء المجتمع الدولي لدعم الجهود الرامية إلى عقد هذا المؤتمر في وقت قريب ، تعتبر حكومتي أن الاعضاء الدائمين في مجلس الامن عليهم مسؤولية خاصة تجاه هذه القضية ودور قيادي يقومون به فيها .

وهناك مسألة هامة أخرى في الشرق الأوسط وهي مسألة لبنان . ومما يبعث على تشجيعنا أنه بعد سنوات من الصراع المسلح والخسائر الفادحة في الارواح والممتلكات ، يبدو أن لبنان قد بدأ السير في طريقه صوب بداية جديدة بوقف إطلاق النار الفوري واستئناف الحوار السياسي بين الأطراف المعنية . ويجب الاعتراف بالفضل لجامعة الدول العربية ولجنتها الثلاثية للتحول الحميد الذي طرأ على الاحداث في لبنان . ويجب أن نواصل دعم جهودهما وتشجيعها حتى يمكن استثمار التقدم الذي أحرز مؤخرا في السعي نحو تحقيق السلم الدائم والوحدة في ذلك البلد .

ولابد من احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه . ويتعين على اسرائيل أن تنسحب مما تسميه بالمنطقة الامنية في جنوب لبنان وأن توقف الاعمال العدوانية التي ترتكبها ضد البلدان المجاورة لها امتثالا لقرارات مجلس الامن .

ومما يبعث على الارتياح العظيم أن نرحب عما قريب بعضو جديد في مجتمعنا الدولي هو ناميبيا ، التي ستنال استقلالها في أعقاب الانتخابات المقرر اجراؤها في وقت قريب ، بعد سنوات من الكفاح المرير والطويل . وتتشرف ماليزيا بالمساهمة في فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، كما كان لها شرف رئاسة مجلس الامن عند اتخاذ القرار ٦٣٩ (١٩٨٩) الذي تقرر فيه ، من جملة أمور ، تحديد الاول من نيسان/ابريل ١٩٨٩ موعدا لتنفيذ خطة التسوية في ناميبيا .

لم يكن الطريق إلى استقلال ناميبيا يسيرا ، ولاتزال هناك مشاكل تتطلب اهتمام ويقظة المجتمع الدولي ، ولاسيما مجلس الامن . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الذي يحتاجه الامين العام لضمان التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، على الرغم من الظروف الصعبة . ولابد لمناورات جنوب افريقيا ضد الاحزاب السياسية الناميبية ، وبصفة خاصة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن تتوقف . ومن الضروري تهيئة الظروف التي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وضمان سلامة وأمن الشعب الناميبي بأسره .

وإننا ، إذ نشعر بالسعادة لاقتراب استقلال ناميبيا ، يتحتم علينا أن نعرب عن شجبنا لاستمرار وجود الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد أعلنت حكومتي في مناسبات عديدة أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ولابد من القضاء عليه قضاء مبرما . فهو من أبشع وأسوأ أشكال القمع والتمييز العنصريين في عالمنا هذا ، وعلى المجتمع الدولي أن يواصل فرض العزلة على نظام بريتوريا . كما يجب الاستمرار في فرض الجزاءات الإلزامية ، بما في ذلك حظر نفطي فعال ، وممارسة الضغط على جنوب افريقيا بغية إرساء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي يستند إلى مبادئ تقرير المصير وحكم الاغلبية وحق الاقتراع العام .

على الرغم من إبرام اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لاتزال أفغانستان تخوض نزاعا دمويا منذ تسع سنوات دون أن تبرز في الافق أية احتمالات لتحقيق السلم . ولايزال النظام الحاكم هناك الذي لا يتمتع بأية شعبية أو تمثيل والذي فرضته الاسلحة الاجنبية بالقوة متشبثا بالسلطة في كابول . وينبغي لهذا النظام أن يدرك أن السلم والهدوء لا يمكن استعادتهما إلا عن طريق الحوار وتولي السلطة من قبل حكومة شعبية ذات قاعدة عريضة .

وفيما يتعلق بالحالة بين إيران والعراق ، تشعر ماليزيا بالسعادة لاستمرار وقف إطلاق النار الذي أدى إلى حفظ السلم وإنقاذ الارواح الغالية في العام الماضي . مع ذلك ، فإننا نشاطر بلدان العالم قلقها إزاء عدم إحراء تقدم صوب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة . وكبلد إسلامي شقيق ، نأمل وندعو أن يعود السلم والاستقرار في العلاقات الثنائية بين هذين البلدين المسلمين . وتحقيقا لهذا الهدف ، نحث الطرفين على مواصلة حوارهما تحت إشراف الامين العام حتى يتسنى التوصل إلى تسوية مبكرة ومرضية للطرفين .

لاتزال الحالة في كمبوديا مبعثا للقلق في المجتمع الدولي وهي تستحق الاهتمام الكامل من جانب الجمعية العامة . وكبلد مجاور ، تشعر ماليزيا بخيبة الامل لعدم تحقيق التسوية السياسية الشاملة التي تعد الطريق الوحيد لإقرار سلم دائم في كمبوديا . وقد أوضحت الجمعية العامة على نحو لا لبس فيه العناصر الاساسية للتسوية السياسية الشاملة . إن الإنسحاب الشامل لجميع القوات الاجنبية ينبغي أن يمثل جزءا لا يتجزأ من التسوية السياسية الشاملة . ولا يمكن الوثوق بإعلان فييت نام عن انسحابها من كمبوديا ما لم يتم التحقق منه والإشراف عليه من جانب آلية فعالة للرقابة الدولية . ولاتزال ماليزيا مقتنعة بأن الامم المتحدة وحدها يمكن أن توفر الخبرة والهيبة والموارد اللازمة لضمان إنشاء آلية فعالة ونزيهة للرقابة الدولية في إطار تسوية سياسية شاملة في كمبوديا .

ولسوء الحظ أن تبقى الحالة المحزنة في كمبوديا والناجمة عن التدخل والاحتلال الأجنبيين قائمة ، وأنها تزداد تفاقما ، ما لم يتم إيجاد حل للمشكلة وما لم تتخل الأطراف المعنية عن تعنُّتها .

ومن الضروري للغاية تشكيل حكومة مؤقتة رباعية بقيادة سامديك نوردوم سيهانوك في كمبوديا حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الإشراف الدولي . ولابد لجميع الأطراف أن تبدي استعدادها للتوفيق وأن تتابع الجهود المبذولة في مؤتمر باريس الدولي على الرغم من حالة الجمود التي أصابتها . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتصعيد النزاع وإراقة المزيد من الدماء ولا باحتمال تجدد المأساة والرعب . وبغية استئناف الجهود المبذولة في باريس ، لن يتعين على المجتمع الدولي أن يحث الأطراف الكمبودية على الموافقة على تقاسم السلطة بصورة مؤقتة فحسب بل وقد يقتضيه الأمر أن يتخذ مبادرات جماعية لتحقيق هذا التطور الهام .

ومن الحتمي أن تستمر الجمعية العامة في ممارسة الضغط من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة . وتستهدف الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان خلال هذه الدورة بلوغ هذا الهدف . ويجب أن تكون هناك ضمانات فعالة لاستقلال كمبوديا وسيادتها ووحدتها الاقليمية ومركزها المحايد غير المنحاز .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تحظى الرغبة في إعادة التوحيد السلمي بتأييد شعبي البلدين . وقد اقترح الطرفان السبل الكفيلة بضمان هذا التوحيد ، وينبغي أن تسهم المناقشات الجارية بينهما في تعزيز السلم والأمن في شبه الجزيرة وتحقيق الأهداف النهائية . وتولي ماليزيا اهتماما بالغا برغبة أي بلد في الانضمام إلى عضوية المنظمة على أساس مبدأ العالمية .

وتتطلب الحالة المضطربة في امريكا الوسطى أيضا انتباه المجتمع الدولي . وترحب ماليزيا بمبادرة رؤساء دول امريكا الوسطى الخمسة ، بما في ذلك إعلان تيلا والخطة المشتركة المعتمدة في هندوراس في آب/أغسطس من هذا العام . ويحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الأطراف والبلدان المعنية تعاونا وثيقا وكاملا في تنفيذ هذه القرارات الهامة .

وتتيح انتاركتيكا للمجتمع الدولي فرصة سانحة لإقامة تعاون متعدد الاطراف ذي طابع عالمي حقا يستهدف الصالح المشترك للبشرية جمعاء . ونحن مازلنا نؤمن بأننا نستطيع على أساس من الحوار والتقدير الواضح للمسؤولية الجماعية عن حماية وصون هذه القارة الأصلية أن نصل إلى تفاهم يحقق مصالح الاطراف كلها .

ولذا لابد أننا شعرنا جميعا بخيبة أمل لأننا لم نستفد على النحو الكامل من الفرص المتاحة خلال السنوات السبع الماضية لدفع قضيتنا المشتركة قدما بالرغم من تأكيد الدول غير الاطراف في المعاهدة القاطع والمتكرر لالتزامها بمراعاة كل الجوانب المتعلقة بجميع المجالات التي يشملها نظام الاتفاقية .

ونحن نرى أن هذا التراث العالمي المشترك ينبغي أن توفر له ، بسبب خصائصه الفريدة وتأثيره الهام على مناخ العالم ونظامه الإيكولوجي ، كل حماية ممكنة من الاثار الضارة لانشطة الإنسان ، وخاصة فيما يتعلق باستغلال موارده . وفي هذا الصدد ، يعد حظر التنقيب والتعدين وتنظيم الانشطة الاخرى المتصلة باستكشاف انتاركتيكا واستخدامها عناصر رئيسية في وضع نظام دولي لحماية انتاركتيكا من شأنه أن يجعل تلك التخوم الاخيرة مرتعا عالميا بريا .

وفيما يتعلق بقضية نزع السلاح ، من الواضح أن التوقيع على معاهدة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان تقدما ذا أهمية حاسمة . فهذه المعاهدة تنص على إزالة فئة كاملة من القذائف النووية من ترسانات الدولتين العظميين الرئيستين للمرة الاولى في التاريخ . وإن ماليزيا ، إذ تثني على هذا الإنجاز البارز ، فإنها تحث الدولتين العظميين على المضي قدما في مفاوضاتهما الرامية إلى إجراء خفض قدره ٥٠ في المائة في أسلحتهما النووية الاستراتيجية تمهيدا للقضاء النهائي على التهديد النووي .

غير أن هذه المرحلة الإيجابية في العلاقات بين الدولتين العظميين لم تقدم للاسف إسهاما ذا بال في عملية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الاطراف . فباستثناء بعض التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية في مؤتمر

نزع السلاح في جنيف ، لم يتحقق تقدم يذكر بشأن القضايا الاخرى المدرجة على جدول أعماله . ونحن نحث الأطراف المعنية على الاستفادة استفادة كاملة من الإمكانات التي تتيحها المفاوضات المتعددة الأطراف ، وخاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح ، من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح على الصعيد العالمي .

إن ماليزيا تؤمن بأن نزع السلاح النووي الشامل لن يتحقق إلا إذا جرى التوصل إلى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب . ولذا فإننا نرى أن معاهدة حظر التجارب النووية خطوة لا غنى عنها من أجل نزع السلاح النووي . وفي الوقت نفسه من شأن هذه المعاهدة أن تحافظ على أهمية وسلامة معاهدة عدم الانتشار . وفي ظل الافتقار إلى التقدم في المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب تؤيد ماليزيا مبادرة البلدان غير المنحازة الستة الداعية إلى عقد مؤتمر لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفيما يتعلق بالقضية ذات الأولوية الخاصة بتوفير "الضمانات الأمنية السلبية" للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وفي انتظار القضاء الكامل على الأسلحة النووية ، تؤمن حكومة بلدي أيضا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تتعهد تعهدات تتوافر فيها صفة الإلزام القانوني بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

إن ماليزيا تشعر بقلق عميق لتزايد استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراعات الإقليمية . غير أننا نشعر بالارتياح للتقدم الملموس الذي أحرز في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إعداد اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية . إننا نمقت استخدام هذه الأسلحة ولذا نرحب بإعادة التأكيد على سلامة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن الإسلحة الكيميائية من جانب مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وترحب ماليزيا بالاقتراح الذي طرحه مؤخرا السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة والداعي إلى تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية . وتسعدنا كذلك الاستجابة المواتية التي رد بها السيد شيفاردنادزه وزير خارجية

الاتحاد السوفياتي على ذلك الاقتراح . إن هناك إمكانية واضحة للمضي قدما في هذا الصدد وينبغي أن تتخذ كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هذه الخطوات وصولا إلى القضاء النهائي على استخدام هذا النوع غير الإنساني من أسلحة التدمير الشامل .

وفيما يتعلق بقضايا نزع السلاح الاخرى ، تعتقد حكومة ماليزيا أن هناك حاجة ملحة ، بالنظر إلى التقدم السريع في تكنولوجيا الفضاء وتزايد التهديد بإساءة استخدام الفضاء الخارجي ، إلى أن يضع المجتمع الدولي نظاما شاملا ينظم استخدام الفضاء الخارجي . كما اعتقد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي والإقليمي سواء بسواء من أجل الحد من سباق التسلح التقليدي وتنظيمه ، بما في ذلك سباق التسلح البحري . ولاتزال ماليزيا تؤيد إنشاء مناطق للسلم ومناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ، ومازالت ملتزمة بإنشاء منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا .

وفي مجال الاقتصاد الدولي ، لم تتخذ إلا خطوات مشجعة قليلة لتحقق الاهداف المعلنة المتمثلة في التعددية والتكافل والتعاون . ومما يثير الأسف أن يعاني العالم وهو يدخل عتبة قرن جديد - يتفق مع مطلع فجر ألف جديدة - من أوجه إجحاف وظلم مازالت تسود العلاقات الاقتصادية الدولية . فلاتزال تتطلعات الملايين في البلدان النامية نحو مستويات معيشية أفضل وطريقة حياة لائقة ، محبطة لم تتحقق . إن الظروف الاقتصادية المتسمة بالكساد والناتجة ، في جملة أمور ، عن انخفاض معدلات النمو ، والديون الخارجية ، والتدهور في معدلات التبادل التجاري في كثير من البلدان النامية - وهي أمور تتفاقم مع الركود الاجتماعي الخطير - لن تؤدي إلا إلى اضطرابات سياسية تلحق الضرر بمجتمعات تلك البلدان وشعوبها بل وقد تهدد في بعض الاحيان بقاءها .

ومن الجدير بالذكر أن نضال البلدان النامية من أجل إيجاد مكان أفضل لها في الساحة الاقتصادية الدولية قد أصبح أكثر صعوبة وإيلاما في مواجهة اتجاهات معينة

تسود العالم المتقدم . والبلدان النامية لا تتحمل ، ولا ينبغي أن تدفع إلى وضع هامشي في بيئة اقتصادية جديدة تنشأ عن الحالة الجديدة . بل يجب أن يسمح لها بالانتفاع من التطورات الناشئة ، مثل عملية إدماج الاقتصادات الصناعية في اوروبا الغربية ضمن سوق واحدة في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ويجب على الأمم الصناعية الكبيرة التي تعقد اتفاقات تجارية ومالية فيما بينها أن تضمن ألا تضع عبئا اضافيا على الآخرين بهدف التنافس على فرص الوصول إلى الأسواق والموارد المالية . كما يجب أن تراعي فيما تتخذه من قرارات مصالح الآخرين ، وخاصة مصالح البلدان النامية .

وفي سياق السعي لإيجاد السبل والوسائل التي تؤدي إلى ضمان تحقيق الوئام بين مصالح الجميع ينبغي إعطاء الأمم المتحدة الدور الملائم لها بوصفها محفلا ومنظمة لتيسير حل شتى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

ويمكن للأمم المتحدة أن تكون محفلا مفيدا لمعالجة شتى المسائل ، بما في ذلك النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية ، بغية تحقيق بيئة تجارية منصفة وعادلة تسخّر كل الامكانيات الانمائية للعالم ، وتشجع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء المعمورة . وتعلّق ماليزيا أهمية كبرى على مبدأي إقامة نظام تجاري دولي مفتوح وزيادة تحرير التجارة ، اللذين سيكونان بلا معنى لو استمرت الاتجاهات التي تشجع الحمائية والقرارات الانفرادية .

ومما يثلج صدر ماليزيا أنه قد تم بذل جهود جادة في الأمم المتحدة لبحث مسألة إعادة إحياء النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، والتداول حول مسألة الاستراتيجية الانمائية الدولية . وتعلّق البلدان النامية آمالا كبيرة على هذين الحدثين الهامين . وتعتزم ماليزيا أن تشارك مشاركة نشطة في تلك المداولات ، ونحن ندعو جميع البلدان إلى إبداء الالتزام على أعلى مستوى .

وفي عصر التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة الذي نعيش فيه تصبح مسألة البيئة من المسائل التي تشغل بال الجميع ، ولا بد من التأكيد على الإبقاء على بيئة آمنة ليس امتيازا قاصرا على من يعيشون في البلدان المتقدمة النمو وحدهم . فمما يدعو إلى الأسف أن هناك الكثيرين في البلدان المتقدمة النمو ممن عيّنوا أنفسهم أوصياء على بيئة العالم وممن يظنون أنهم قادرون على جعل العالم مكانا أكثر أمنا للعيش فيه إذا لم تقطع الأشجار من غابات مناطق الأمطار المدارية أو إذا تجنبت شعوب البلدان النامية الأنشطة الصناعية وأسباب الراحة الحديثة واقتصرت على ممارسة أساليب حياتها التقليدية . وفي حماسهم لانتقاد الآخرين فإنهم يميلون إلى تقليل أهمية مشاكل الأمطار الحمضية في بلدانهم ، وتلويث أنهارهم وبحيراتهم ، وتدمير غاباتهم الواقعة في المناطق المعتدلة نتيجة لقطع الأخشاب واجتثاث أشجارها لعقود طويلة لأغراض التوسع الحضري .

وتعتقد ماليزيا أنه بالنسبة لمسألة هامة كمسألة البيئة هذه ينبغي أن يكون فيها أيضا تقاسم في المسؤولية . ولا يمكن أن تفرض قيود على عملية التنمية في البلدان النامية بسبب الخوف من تدهور البيئة . وكما أن البلدان المتقدمة النمو تحاول أن تتصدى لمشاكلها البيئية ، فإن البلدان النامية أيضا تدرك الحاجة إلى الحفاظ على بيئتها وصيانتها ، بينما تتصدى لمشاكلها التي من بينها الفقر ، والجوع والركود الاجتماعي ، وفي حالات كثيرة الكوارث الطبيعية المتكررة أيضا . ومن المجحف للغاية أن يطلب من شعوب البلدان النامية أن تخنق قدرتها على الابتكار والتنمية بسبب الأخطاء التي ارتكبتها من قبل البلدان المتقدمة النمو . وتؤمن ماليزيا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تكون محفلا مفيدا للغاية في تحقيق تفهُّم أوضح للمشاكل البيئية العالمية . وينبغي تشجيع العمل في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ومنذ أكثر من عقد أعلنت حكومة ماليزيا أن اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها أمر لا يمثل مجرد مشكلة اجتماعية . فما هو أهم من ذلك بالنسبة لنا أنه يمثل قضايا تتعلق بالأمن الوطني ، وسنظل نعتبره كذلك . ومما يسعدنا أن العديد من البلدان الاخرى تشاطرنا الآن هذه الرؤية .

اننا ندعو جميع البلدان لأن تتصدى بجدية إلى مشكلة المخدرات ليس داخل حدودها فحسب ، بل أيضا من خلال جهود متضافرة ومحددة تكفل اشتراك جميع الدول في التصدي لهذه المشكلة بشكل فعال وبكل الوسائل الممكنة .

لقد آن الأوان لأن يقوم المجتمع الدولي بمواجهة المسائل المتصلة بضيق الامكانيات والمشاكل الخطيرة التي تعوق الحكومات الوطنية عن التصدي بفعالية للهجمات الشرسة التي تشنها امبراطورية المخدرات .

وينبغي تمكين الأمم المتحدة ، بما لها من مكانة ومصداقية معززة ، من أن تعمل كسلطة مركزية تقوم بتحديد التدابير الدولية اللازمة للتصدي للمشكلة في مجالات مثل إنفاذ القانون ومنع التهريب . وستؤيد حكومة بلدي الجهود الجماعية التي ترمي إلى النظر في مثل هذه السلطة الدولية للأمم المتحدة ، كي تقوم باتخاذ الخطوات الضرورية بناء على طلب البلدان التي تتعرض لذلك التحدي .

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقا ملحّا مشكلة اللاجئين في العالم ، التي تزداد تعقيدا بسبب الصلة المتبادلة بينها وبين المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية . ولحُسن الطالع أن بعض التطورات الايجابية قد وقعت مؤخرا في هذا السياق . ويعتبر المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، الذي عقد في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو من هذا العام ، خطوة هامة صوب تحديد الحلول الجديدة لمشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين في المنطقة . وبالمثل ، توصّل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه من هذا العام ، إلى توافق دولي جديد في الآراء فيما يتعلق بهؤلاء اللاجئين ، وخصوصا اللاجئين من فييت نام ولاوس . وقد دلل اعتماد مؤتمر جنيف بالاجماع لخطة عمل شاملة على الارادة الجماعية للمشاركين للتوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة التي طال أمدها . ويحدونا الأمل في أن تتمكن الحكومات المعنية من ترجمة شتى الالتزامات التي قطعها المشتركون في المؤتمر على أنفسهم إلى واقع في أقرب وقت ممكن .

وتشعر ماليزيا بقلق أيضا إزاء نزوح مجموعات كبيرة من المواطنين من بلغاريا إلى تركيا . وتحث حكومة بلدي هذين البلدين المجاورين على الدخول في مفاوضات جادة بغية التوصل إلى حل ودي مبكر لهذه المشكلة الانسانية .

ان أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية جدول أعمال مثقل . وهناك عدد كبير من المسائل ذات الاهتمام البالغ للمجتمع الدولي . وكثير من هذه المسائل ليست جديدة علينا إذ تناولتها هذه الهيئة على مدى سنين طويلة . ويحدوني الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين الحالية من التوصل إلى توافق في الآراء حول العديد من هذه المسائل . ويحدوني الأمل أيضا في ألا تبقى القرارات مجرد قرارات تناقش وتعتمد سنة بعد أخرى ، وكأنها طقوس ، دون أن تسهم اسهاما حقيقيا في تحسين أحوال الانسان تحسينا ملموسا . فلنسع جميعا إلى تعزيز العمل الدولي وتوجيهه صوب المزيد من التعاون العالمي المثمر . ولبلوغ هذه الغاية يتعهد وفد بلدي بالتعاون الكامل معكم ، سيدي الرئيس ، ومع الوفود الأخرى لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة ومثمرة لمداولاتنا .

السيد عزيز (العراق) : اسمحوا لي أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والاربعين ، وأرجو أن تكلل رئاستكم لهذه الدورة بالنجاح . ومن حسن الحظ أن روابط الصداقة والاحترام المتبادل تجمع بين العراق ونيجيريا ، وذلك عامل مشجع اضافي للتعاون معكم من أجل إنجاح هذه الدورة تحقيقا للأهداف والغايات النبيلة للأمم المتحدة .

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن التقدير للجهود التي بذلها سلفكم السيد كابوتو في انجاح أعمال الجمعية العامة في العام الماضي .

إن العراق يؤمن إيمانا راسخا بدور الامم المتحدة كمنظمة عالمية لا غنى عنها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وتعزيز العلاقات الودية بين الامم على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات ، وتعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية وخاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها .

وقبل أيام قليلة جدد مؤتمر القمة التاسع للبلدان غير المنحازة الذي عقد في بلغراد التزام حركة عدم الانحياز بدورها ومسؤوليتها في الإسهام في الحفاظ على السلم وتعزيز التعاون من أجل تحقيق التنمية والرفاهية لجميع البلدان . كما أكد المؤتمر على دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام ومعالجة القضايا الدولية عن طريق الحوار وعلى أساس مبادئ العدالة .

لقد اهتمت الأمم المتحدة اهتماما بالغا بالحرب التي شنتها ايران ضد العراق وأصرت على استمرارها ثمان سنوات كاملة . وأصدرت الجمعية العامة ومجلس الامن العديد من القرارات التي دعت إلى إنهاء الحرب وتسوية النزاع على أساس ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي قَبِلَها العراق ورفضتها ايران ، واخرها القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي قَبِله العراق بعد صدوره مباشرة ورفضت ايران الامتثال له سنة كاملة ، حتى أعلنت قبولها به في ظروف معروفة جيدا للمجتمع الدولي . وقد تم التوصل عبر الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي تم على أساسه الاتفاق على وقف اطلاق النار اعتبارا من ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، كما حدد ذلك الاتفاق آلية للوصول إلى فهم

مشترك لأحكام القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والاجراءات والتوقيتات الخاصة بتنفيذها من خلال محادثات مباشرة تُجرى بين الطرفين تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة .

غير أن من المؤسف أن السنة الماضية التي شهدت عدة لقاءات بين الجانبين تحت رعاية الامين العام لم تشهد محادثات مباشرة حقيقية توصل إلى الهدف الذي توخاه القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) واتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ وهو تحقيق السلام الشامل والدائم بين العراق وايران وفي منطقة الخليج العربي . لقد لجأ الجانب الايراني إلى تحويل اللقاءات المذكورة إلى مسرح للمجادلة والدعاية ، وتمسك بأسلوبه الانتقائي المعروف في التركيز على مايراه صالحا له من دون أن يبدي الاستعداد الجدي لمناقشة القضايا الاخرى التي تؤمن التوازن والمصالح المشتركة للطرفين . ومن حقنا أن تراودنا الشكوك حول هذا النهج . إنه نهج يقصد به تحقيق مكاسب لصالح ايران دون تحقيق السلام الشامل والدائم ، وتكريس حالة لا حرب ولا سلم ليست معروفة نهايتها .

إن العراق يحذر المجتمع الدولي من هذا النهج الخطر الذي تمسكت به ايران حتى الآن : لذلك لا يمكن للعراق أن يقبل بإجراءات أو خطط جزئية تخدم المخطط الايراني في تكريس حالة اللاحرب واللاسلم التي تشاركنا كل دول المنطقة في التحذير من نتائجها السلبية على حالة الامن والاستقرار في المنطقة . وقد حرصنا طيلة السنة الماضية على أن نعطي ايران الكثير من الفرص لتشجيعها على السير في طريق السلام ، فبادرنا إلى الدعوة لإطلاق سراح الجرحى والمرضى من أسرى الحرب ، وأعلنا استعدادنا لتبادل فوري وشامل لأسرى الحرب طبقا لاتفاقيات جنيف ، وقمنا بتسريح أكثر من ٢٠٠ ألف من أفراد القوات المسلحة العراقية في الفترة من ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ولغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وجمدنا ملاكات الجيش الشعبي اعتبارا من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وقمنا بحل فيلق كامل من الفيالق المسلحة البرية . كما تقرر قبل أيام إلغاء خمس فرق من القوات البرية .

وعلى صعيد البناء والتنمية قمنا بإعادة إعمار وبناء مدينتي البصرة والفاو الباسلتين ، رغم أنهما تقعان في مدى مرمى المدافع والبنادق الايرانية .

إن العراق كان ومايزال راغبا وبنيّة مخلصة في إقامة سلام شامل ودائم مع ايران طبقا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وكما أكد وأثبت العراق طيلة سنوات النزاع يؤكد اليوم احترامه للمبادئ والاسس التي تقوم عليها منظمتنا الدولية ، وهي السلام واحترام سيادة الشعوب واستقلالها ، ورفض أساليب الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة الاقليمية للدول وحقوقها المشروعة ، المدعمة بقواعد وسوابق القانون الدولي .

إن الخطوة المطلوبة الآن بعد أكثر من سنة من الجمود الذي تتحمل ايران مسؤوليته الكاملة ، هي العودة إلى طاولة المحادثات المباشرة تحت رعاية الامين العام وفق اتفاق ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ والعمل بجدية واخلاص لتطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) كخطة سلام شاملة تحقق الأمن والاستقرار وحسن الجوار بين البلدين وفي المنطقة بصورة دائمة وتحت رعاية الامم المتحدة وبضمانتها .

إن مواقف ايران الانتقائية ولجوئها إلى المناورة والابتزاز قد أطالت من معاناة أكثر من مائة ألف أسير عراقي وايراني وزادت من آلام عوائلهم الذين استبشروا بوقف إطلاق النار .

إن الفقرة الثالثة من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) التي تقتبس نص المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ تلزم الطرفين بصورة قاطعة بإطلاق سراح أسرى الحرب دون إبطاء فور توقف الاعمال العدائية الفعلية . لكن ايران ترفض المباشرة بتنفيذ هذا الالتزام مدّعية أن الاعمال العدائية الفعلية لم تنته حتى الآن .

وهذه سابقة خطيرة لم يشهد تاريخ الامم المتحدة ولا التاريخ الذي سبق قيامها حالة مماثلة لها . إن الموقف الايراني برفض اطلاق سراح الاسرى بعد وقف اطلاق النار يخالف التفسير القانوني والواقعي لمعنى توقف الاعمال العدائية الفعلية الذي أكدته اللجنة الدولية للصليب الاحمر في مذكرتها الموجهة إلى كل من العراق وايران في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ وبالتخصيص الفقرة الثانية من هذه المذكرة .

إن هذا الموقف الايراني من مسالة الاسرى دليل ملموس على سوء النية وعدم احترام قواعد القانون الدولي وعدم الاكتراث بالقيم التي تسود المجتمع الدولي . إن الامم المتحدة مطالبة بان تتحمل مسؤوليتها القانونية والانسانية لمعالجة هذه المأساة وحمل ايران على احترام القانون الدولي الانساني ونبذ سياسة احتجاز البشر رهائن لأغراض سياسية ، وهي سياسة تمارسها ايران ، كما هو معروف ، بصورة منهجية . وإننا نرحب بالاهتمام الذي أبداه مجلس الامن أخيرا بهذه المسالة ، ونأمل أن يؤدي هذا الاهتمام إلى جعل ايران تمتثل لأحكام القانون الدولي وتلبي نداءنا ونداء الصليب الاحمر للمباشرة فورا باطلاق سراح جميع الاسرى وإنهاء معاناتهم المريرة .

إن الاحتلال الاسرائيلي لأرض فلسطين لا يزال مستمرا على الضد من ارادة المجتمع الدولي . ولا تزال سلطات الاحتلال تشن الحملات العسكرية وتستخدم وسائل العنف والارهاب ضد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة التي ستدخل عامها الثالث قريبا . وإن قرارات الدورة الماضية للجمعية العامة للامم المتحدة التي اتُخذت في الاجتماع الذي عقد في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ حول القضية الفلسطينية ، لتؤكد أن غالبية دول العالم تقف اليوم إلى جانب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية عددا من المبادرات الجريئة لتأكيد التزامها بالمشروعية الدولية وبالقرارات الصادرة عن مجلس الامن .

إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي ورفض التعامل مع الحقيقة الساطعة والاكيدة من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ورفض الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة في عاصمتها القدس إنما يهدد الامن والسلام في المنطقة وفي العالم أجمع .

إن الذين يصرون على الاحتلال وينكرون دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل شعبها إنما يعبرون عن موقف عدواني ، ورجعي ، ومعاكس لارادة التاريخ ، ومعاد للقيم التي قامت عليها هذه المنظمة والحياة الدولية المعاصرة . وإنهم هم الذين يتحملون المسؤولية الاولى عن الالام التي يعاني منها البشر في منطقتنا وعن بقاء حالة عدم

الاستقرار والتوتر والخوف فيها . وإن العالم كله يعرف الطبيعة العدوانية للنظام الصهيوني ، كما يعرف ممارساته في الغزو والاحتلال ، سواء لأرض فلسطين أو الدول المجاورة الاخرى ومنها لبنان ، واعتداءه الوقح على العراق في حزيران/يونيه عام ١٩٨١ . إن هذا النظام سعى ويسعى لأن يكون القوة العسكرية الاكبر في المنطقة ، بما في ذلك امتلاك وخزن الاسلحة النووية والكيميائية لكي يبقى على احتلاله للأرض الفلسطينية ويفرض السيطرة على كل بلدان المنطقة .

كما يعرف العالم أيضا انتهاكات هذا النظام الخطيرة لحقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة والتي باتت موثقة بالصورة والصوت في تقارير الاخبار الإعلامية اليومية ، والتقارير الرسمية للأمم المتحدة ، والتقارير الرسمية للعديد من المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى . إن المسؤولية تحتم أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة ، وبالاخص أعضاء مجلس الامن ، بتطبيق ما يقتضيه ميثاق الامم المتحدة من أحكام في مثل هذه الحالات لردع قوى الاحتلال عن ارتكاب هذه الجرائم ووضع حد للاحتلال والعدوان الاسرائيلي .

إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة في استمرار سياسة الاحتلال والغطرسة والارهاب التي يمارسها النظام الصهيوني ، فهي التي تمده بالسلاح وبالحماية السياسية . إن الولايات المتحدة مطالبة بأن تغير هذه السياسة التي انتهجتها لعدة عقود ، وأن تتعامل مع الارادة الحرة للشعب الفلسطيني ومع ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تعترف بدون تحفظ أو مراوغة بحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ، وأن تتحمل مسؤوليتها في الضغط على المحتلين للإمتثال للارادة الدولية في إنهاء الاحتلال وتامين حقوق الشعب العربي الفلسطيني العادلة والمشروعة .

إن المأساة التي يعانيها الشعب اللبناني تدخل اليوم عامها الرابع عشر وسط مزيد من الدمار والقتل والتخريب نتيجة لاستمرار الاحتلال والتدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية . إن العراق يدين الاحتلال العسكري الاسرائيلي لجنوب لبنان ،

كما يدين أيضا الاحتلال العسكري السوري والايراني للبنان ، ويرى أنه لا سبيل لحل الأزمة اللبنانية إلا بإنهاء هذا الاحتلال وإنهاء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبنان وتوفير المناخ الحر الملائم للشعب اللبناني لتسوية مشاكله الداخلية وتحقيق الوفاق الوطني عن طريق الحوار . إننا نساند جهود الجامعة العربية المتمثلة في اللجنة العربية الثلاثية لوضع حل لأزمة لبنان طبقا لقرارات قمة الدار البيضاء ، وتحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية ، ومساعدة اللبنانيين على الوصول إلى الوفاق الوطني وصياغة نظام جديد قائم على العدالة والانصاف وتمكين الدولة اللبنانية من ممارسة سيادتها الكاملة على كل لبنان .

لقد وقف العراق دوما مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وقدم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق هذه الغاية . ونشهد هذه الايام قرب إعلان استقلال ناميبيا طبقا لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي بدأت في أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ على أساس قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٦٤٠ (١٩٨٩) . وندعو الامين العام أن يتخذ الاجراءات التي وردت في الإعلان الخاص بناميبيا الذي صدر عن مؤتمر القمة التاسع لحركة البلدان غير المنحازة من أجل ضمان حقوق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

إن عالمنا يشهد تحولات اقتصادية واسعة تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية . وإن التطورات العلمية والتكنولوجية قد عمقت الفجوة الحضارية والاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ونلاحظ بقلق ازدياد الفوارق بين دول العالم المتقدم والنامي ، كما أن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الاساسية والمواد الخام ، وانخفاض أسعار النفط الخام بسبب منذ سنوات خسائر ضخمة في موارد البلدان النامية ، ويؤدي إلى تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية وركود خططها التنموية وانخفاض في مستوى معيشة سكانها . إننا نؤيد ضرورة مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى مواصلة عملية إعادة بناء هيكلها الاقتصادي وتنويع صادراتها لضمان الموارد الكافية لاستمرار ادارة عمليات التنمية .

ويكتسب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية أهمية قصوى وهو خيار لا بديل عنه . إن قيام مجلس التعاون العربي يمثل خطوة عملية للاستفادة من التجمعات الاقليمية في البلدان النامية لتحقيق هدف الاعتماد الجماعي على النفس فيما بينها . ونعتبر التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة أمرا مكملا له في عالم مترابط متكامل نسعى جميعا لكي نحقق فيه الخير للبشرية جمعاء .

إننا نتطلع لإجراء حوار جاد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ ، التي ستُكرس للتعاون الاقتصادي الدولي وتنشيط التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

إن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وخدمة هذه الديون من المشاكل الخطيرة التي تواجه دول العالم كافة ، دائنة ومدينة ، وقد أصبحت تشكل نصف مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية ، الأمر الذي يشكل عقبة حقيقية أمام استمرارها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولابد من البحث عن حل معقول ومنصف لهذه المشكلة في سبيل حياة أفضل للشعوب وعلاقات أفضل بين الدول .

ولعل القرار الذي تم التوصل اليه في القمة التاسعة لبلدان حركة عدم الانحياز ، بعقد مؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة لاستعراض كافة جوانب مشكلة الديون الخارجية بما يتلاءم ومتطلبات التنمية ، فرصة ملائمة للتوصل إلى حلول مناسبة لهذه المشكلة التي باتت تستنزف الجهود الاقتصادية والبشرية .

إن مصدر القلق الاخر للبشرية هو التدهور المستمر في البيئة والمناخ على هذا الكوكب . وإننا في الوقت الذي نشعر فيه بأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من متطلبات التنمية ، نؤكد أن الأمر يتطلب تناولا شاملا ومتعدد الأطراف للإحاطة بجوانب المشكلة وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لما قد يتعرض له العالم من كارثة بيئية ، آخذين بنظر الإعتبار الأولويات التنموية للبلدان النامية واحترام مبدأ سيادتها على مواردها الطبيعية .

وفي الختام أود مجددا أن أكرر ياسيادة الرئيس استعدادنا للتعاون معكم من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة .

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إنكم تأتون إلى منصبكم هذا بثروة من الخبرة والمهارة الدبلوماسية تؤكد لنا قدرتكم على قيادة مداولات هذه الدورة إلى بر النجاح . كما أن انتخابكم يمثل تقديرا في محله لبلدكم العظيم نيجيريا الذي تربطه بتنزانيا علاقات ممتازة ، كما أنه تقدير للدور الذي تضطلع به نيجيريا في تعزيز تطلع افريقيا إلى تحقيق السلم والاستقرار والتفاهم والتعاون الدولي . ولهذا فإن مما يسعد وفد بلادي أن يراكم تترأسون الجمعية ، ويسرني أن أتعهد لكم بتعاون وفدي في اضطلاعكم بالمسؤوليات التي أوكلتها الجمعية اليكم .

إن سلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، قد ترأس مداولات الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين بمهارة وتفان واخلاص نموذجي . وأود أن أسجل تقديري لعمله وأن أتقدم له بأطيب التمنيات في مهامه المقبلة .

وقد واصل الامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، خدمة هذه المنظمة النبيلة بجهود دؤوبة وتفان لا يحيد . وأود أن أشيد به إشادة خاصة ، فواجباته مرهقة وتتسم بالتحدي على حد سواء ، ولكننا عبر السنوات أصبحنا نتوقع منه المثابرة والحكمة في اضطلاعه بالمهام الصعبة وفي عقده للمفاوضات الحساسة . وتجدد تنزانيا دعمها الذي عبّرت عنه في أحيان كثيرة للامين العام وللامم المتحدة . فهذه المنظمة تبقى أمل البشرية ، وعالميتها توفر لنا محفلا نستطيع فيه جميعا أن نضع أهدافا مشتركة ونرسم طريقا مشتركا ، وأن نتعاون لتحقيق المصالح المتبادلة .

لقد شهد الشهر الماضي الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية التي أحدثت آثارا مدمرة لا مثيل لها في تاريخ البشرية . ولا يزال عالمنا اليوم يعاني من نتائج تلك الحرب . ولهذا السبب لا يزال السعي من أجل السلم العالمي أمرا ملحّا ، يجب أن يتجاوز حدود الأوطان والعرق واللون والعقيدة . لكن السلم والقمع لا يجتمعان ، ولا يمكن أن يقوم السلم في مكان فيه قمع . ولذا ينبغي إدانة

القمع والعمل على إنهائه في كل مكان ، في أوروبا والامريكتين ، وفي الشرق الاوسط ، وفي آسيا وافريقيا .

وأسوأ مظاهر القمع في عالم اليوم هو نظام الفصل العنصري الذي يمارسه نظام بريتوريا . وكما فعلت النازية قبل ٥٠ عاما عندما أنكرت انسانية ضحاياها بسبب عرقهم ، ينكر الفصل العنصري اليوم ، ذلك النظام الآثم القائم على العنصرية المؤسسية ، انسانية أغلبية أهالي جنوب افريقيا بسبب لون جلدهم . وفي السنوات الاخيرة اتخذ الفصل العنصري بعدا جديدا تجلى في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تشنها جنوب افريقيا على جيرانها . وفي كل مرة يضغط فيها المجتمع الدولي على جنوب افريقيا بسبب سياساتها القائمة على الفصل العنصري ، يأتي النظام بتكتيكات لتشتيت الانتباه وتضليل المجتمع الدولي لحمله على الاعتقاد بأن هناك تغييرات ذات مغزى يجري القيام بها . وفي الوقت الحالي ، تقدمت جنوب افريقيا بما يدعى برنامج إنهاء الفصل العنصري . ولكن حقيقة الامر أنه ليس هناك اصلاح حقيقي أو أساسي متوخى في هذا البرنامج . ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن هذه هي نفس الحيل القديمة التي كان يستخدمها النظام في الماضي لمواجهة الضغط الدولي .

يجب ألا ننخدع . فتغيير رئيس الدولة في جنوب افريقيا لا يمثل تغييرا في السياسة . وكما حذر أحد قادة الشعب الاسود المقهور في جنوب افريقيا ، فإن ماحدث هو أن العنصريين أتوا بقبطان أكثر كفاءة لقيادة سفينة الفصل العنصري ؛ ولكن تلك السفينة لا تزال مُبحرة في نفس الاتجاه .

وليس العالم بحاجة إلى أن يبحث كثيرا لكي يتأكد من هذه الحقيقة . ففي يوم الجمعة الماضي ، شنقت حكومة جنوب افريقيا عضوا ناشطا من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، وهو جيفري بواسمان مانغينا ، في تحد صارخ لنداءات الرحمة التي وُجهت من هذه الجمعية العامة . فهل نحتاج إلى دليل آخر لإثبات أن الفصل العنصري لن يتم اصلاحه ، بل إنه ماض في مسيرته ؟ يجب على المجتمع الدولي أن يكثف ضغطه على نظام بريتوريا لكي ينهي الفصل العنصري .

لقد أعلنت افريقيا موقفها ، من خلال إعلان هراري ، إزاء البدء في المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي لأزمة جنوب افريقيا . والشروط اللازمة لإثبات صدق نية نظام الفصل العنصري ، هي رفع حالة الطوارئ ؛ والافراج عن السجناء السياسيين ، وخاصة نلسون مانديلا ؛ ووقف عمليات الإعدام والاحتجاز السياسية ؛ وسحب الجيش من المدن السوداء ؛ ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية ؛ وعودة كل المنفيين السياسيين دون إعاقة .

إن الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا لم تتعهد بصورة قاطعة أمام العالم بأنها ستنهي الفصل العنصري وستعمل على إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عرقية . كما أنها ليست مستعدة لعقد حوار جدي مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا المقهور . وإلى أن يتم تنفيذ هذه الشروط ، يجب زيادة الضغط على نظام الفصل العنصري وليس تخفيفه . وستواصل تنزانيا الضغط من أجل فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وفي أماكن أخرى من الجنوب الافريقي يواصل نظام بريتوريا تقديم الدعم المادي والسياسي للمجموعات المنشقة والعصابات التي تحارب الحكومات الشرعية . وفي أنغولا ، فإن الدعم المقدم لجماعة يونيتا من جنوب افريقيا وحكومة الولايات المتحدة أمر مستهجن ولا مبرر له على الإطلاق ، فهو يجعل من المستحيل التوصل الى مصالحة داخلية سريعة ومشرفة في أنغولا . وفي موزامبيق لم يتوقف نظام بريتوريا عن دعم عصابات رينامو التي لا تزال تقترف المذابح وتدمر البنية الأساسية والممتلكات . وتنزانيا تدعو المجتمع الدولي الى إدانة أعمال زعزعة الاستقرار هذه التي دأب نظام بريتوريا على ارتكابها وأدت الى فقد آلاف الأرواح وممتلكات تقدر ببلايين الدولارات في دول خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة . ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير عابئ بهذه الجرائم البشعة التي يرتكبها نظام بريتوريا ، فالفصل العنصري جريمة في حق الانسانية ولا بد أن تكون الحرب ضده شاملة وعالمية .

لقد انقضت ستة أشهر منذ البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا عملا بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ سيشارك الشعب الناميبي لأول مرة فيما نأمل أن يكون انتخابات ديمقراطية تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولكن يساورنا قلق عميق على تنفيذ الخطة نظرا لاستمرار جنوب افريقيا في انتهاك أحكامها انتهاكا صارخا . ومما يثير قلقنا أيضا الإجراءات الانتخابية التي اعتمدها الحاكم العام الجنوب افريقي ، والتي تسمح بأن تسجل بين أسماء الناخبين أسماء رعايا جنوب افريقيا وآخرين غير ناميبيين . كما يثير قلقنا قانون الانتخابات المقترح الذي يفتقر الى شرط السرية فيما يتعلق بصناديق الاقتراع . ونحن ندعو الأمين العام الى ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة في ناميبيا حرة ونزيهة حقا ، كيما تتمخض عنها حكومة تمثل بحق رغبات أغلبية الشعب الناميبي .

وفي الصراعات الأخرى الدائرة في القارة الافريقية تتواصل الجهود من أجل إحلال السلم . وتؤيد تنزانيا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية للتوصل الى حل لمشكلة الصحراء الغربية . وقد كان اجتماع مراكش الذي عقد بين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ووفد من جبهة البوليساريو خطة

إيجابية نحو إقامة حوار بين الطرفين . ونحن نأسف أشد الأسف لأن الاجتماعات الأخرى التي كانت متوقعة لم تعقد حتى الآن ، ونأمل في أن يستأنف الحوار على وجه السرعة . وفي نفس الوقت نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام للترتيب لإجراء استفتاء يكفل للشعب الصحراوي التمتع بحقه في الاستقلال وتقرير المصير بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

إن استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى بما فيها أجزاء من جنوب لبنان أمر غير مقبول . فهذا الاحتلال يمثل تحديا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين المذابح وعمليات الاعتقال والاحتجاز والإبعاد والاختطاف الوحشية التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني .

لقد أثبت التاريخ أنه ليس هناك قمع دون مقاومة . وها هي الانتفاضة - النضال البطولي العنيد الذي يخوضه الشعب الفلسطيني - تشهد على إرادة خارقة لشعب مقهور عقد العزم على القتال في سبيل حريته . ونحن نشيد بالشعب الفلسطيني وعزيمته القوية ، ونشجب تعنت الحكومة الاسرائيلية وتجاهلها للرأي العام الدولي ، وندعو مجلس الأمن الى التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، لإيجاد تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط . وعلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يشاركوا مشاركة كاملة في هذا المؤتمر الذي لا بد أن يشمل جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك دولة فلسطين . ونطلب من اسرائيل أن تمنح السلم فرصة بالموافقة على الاشتراك في المؤتمر .

أما الحالة في الخليج فقد أصبحت الآن أقل توترا مما كانت عليه قبل بضع سنوات ، ولكن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) لم ينفذ بعد بالكامل . ونحن نحث الأطراف المعنية على التعاون مع الأمين العام لتعزيز وقف إطلاق النار باعتباره أساسا للسلم الدائم . والى أن يتحقق ذلك ، ينبغي أن نواصل دعم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق في اضطلاعه بمسؤولياته الجسيمة .

وما زالت مشكلة قبرص مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنوات عديدة . لقد انقضت الآن ١٥ سنة منذ احتلت دولة أجنبية جزءا من جمهورية قبرص ، مما أسفر عن تشتت الاسر والهجرة الجماعية للاجئين والتدمير العشوائي للممتلكات . وتنزانيا تؤيد الامين العام في مساعيه لإيجاد حل عادل لمشكلة قبرص . ونحن ندعو الطائفتين التركية واليونانية الى التحلي بضبط النفس ؛ ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب قبرص وحكومتها في جهودهما للحفاظ على استقلال الجمهورية وسيادتها ووحدتها .

وعلى الرغم من انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان فإن السلم لم يعد بعد الى ذلك البلد ، لأن بعض الاطراف المعنية لم تحترم اتفاقات جنيف التي كان المقصود بها تحقيق السلم ، كما أن التدخل الخارجي أعاق المصالحة الوطنية الحقيقية وإعادة البناء . إن شعب أفغانستان يتوق الى السلم ، ونحن ندعو جميع أطراف اتفاقات جنيف الى تيسير التسوية السلمية الشاملة والمبكرة في أفغانستان .

وفي شبه الجزيرة الكورية ما زال التوتر مستمرا . ومن ثم ينبغي احترام إرادة الشعب الكوري وتصميمه على إعادة التوحيد بموجب صيغة يتفق عليها الشمال والجنوب . كما أن انسحاب القوات الاجنبية من المنطقة سيمهد الطريق أمام الانتقال السلمي الى إعادة توحيد كوريا .

إننا نرحب بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ، ونثني على اجتماعات جاكارتا غير الرسمية التي أسهمت إسهاما كبيرا في عملية البحث عن حل شامل للمشكلة . وقد كان مؤتمر باريس الذي عقد في آب/أغسطس خطوة محمودة صوب تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة ؛ ونحن نحث مختلف الفصائل الداخلة في الصراع على مواصلة بحثها عن تسوية سلمية في كمبوديا ، وإرساء الحرية والسلم والحياد في بلدان المنطقة ، وذلك بمساعدة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

أما الحالة في أمريكا الوسطى فإنها ، إن لم يتسن التصدي لها ، قد تؤثر سلبيا على مناخ الإنفراج السائد على ساحة السياسة الدولية . لقد أدى التدخل الاجنبي

العسكري وغير العسكري ، ودعم التخريب ، وفرض الحصار الاقتصادي ، الى إغراق المنطقة في الاضطرابات وتقويض الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها بلدان المنطقة لحل مشاكلها من خلال الحوار . وتنزانيا من ناحيتها تؤيد اتفاقات السلم التي أبرمتهـا بلدان امريكا الوسطى ، وتكرر التأكيد على أن السلم والتنمية والديمقراطية في تلك المنطقة ينبغي أن تكون قائمة على احترام استقلال البلدان والشعوب وحقها في تقريـر المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ونحث بصفة خاصة على وقف جميـع الاعمال العدائية ضد نيكاراغوا .

لقد شهدنا تخفيفا في حدة التوتر العالمي نتيجة للتقـارب بيـن الدولتيـن العظميين ، وهو ما اتضح من التوقيع على المعاهدة المتعلقة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ونحن نثني على الدولتين العظميين لشجاعتهما وإدراكهما أن السلم لا يخدمه العداء العنيد والمواجهة المستمرة بينهما . غير أن هذا التقارب ، على الرغم من أهميته وترحيبنا به ، لم يعزز بشكل كاف من آفاق السلم العالمي المستقر . فما زالت ترسانات الاسلحة النووية والتقليدية على مستويات مقلقة ، وما زلنا نواجه بأسلحة أكثر تطورا وأشد فتكا . وما توده تنزانيا هو أن ترى تحركا حاسما في مفاوضات نزع السلاح النووي . ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة اعتماد تدابير لتحقيق نزع السلاح النووي ، على أن يكون الهدف النهائي هو القضاء على جميع الاسلحة النووية . لذلك فإننا ندعو الى فرض حظر فوري على التجارب النووية . وعلى الرغم من الاهمية الحيوية التي تتسم بها المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين ، تعتقد تنزانيا ان الامم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في ميدان نزع السلاح ، لان جميع بني البشر في شتى أنحاء العالم يتوقون الى السلم ، ولا يمكن ان يترك مصيرهم في أيدي حفنة من البلدان ، حتى وإن كانت أقوى بلدان العالم .

إن المجتمع الدولي بدأ مؤخرا يولي مسائل البيئة ما تستحقه من اهتمام . فقد ظل الإنسان لسنوات طويلة يسيئ استخدام بيئته باستنزاف طبقة الاوزون وإزالة الاحراج

ودفن النفايات السامة والنفايات الخطيرة الاخرى التي أصبحت الآن تهدد بقاء البشرية ذاته . ومن المشجع أن نرى أن العالم بدأ يفيق ويتكاتف ويوحد صفوفه بحثا عن حل لهذا الخطر المشترك الذي يهدد مصلحتنا المشتركة في البقاء ، وإن بلادي لتؤيد كل الجهود الدولية وكل أشكال التعاون الرامية الى صيانة بيئتنا ، وستسهم فيها إسهاما إيجابيا .

ولتحقيق السلم والأمن العالميين ، لا بد أن يكون هناك نظير لهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . في بداية السبعينات نبهت البلدان النامية المجتمع العالمي الى أوجه القصور الخطيرة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي القائم الذي لا تستفيد منه اقتصادات تلك البلدان . وكان أبرز دليل على اخطار هذه الحالة ومدى خطورتها انهيار اتفاق بريتون وودز المتعلق بالنظام النقدي والمالي ، والهوة الآخذة في الاتساع في النمو الاقتصادي والتنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . آنذاك دعت البلدان النامية المجتمع الدولي الى تغيير النظام الاقتصادي العالمي . وكانت استجابة هذه الهيئة الى تلك الدعوة سريعة . ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الجمعية العامة عن اتخاذ قرارات تدعو فيها الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ولكن هذه القرارات للأسف لم تنفذ حتى الآن .

إن الحاجة الى إقامة نظام اقتصادي جديد من هذا النوع أكثر إلحاحا اليوم مما كانت عليه منذ عشرين عاما . وبالنسبة للبلدان النامية ، تعد السبعينات والثمانينات عقدين مفقودين للتنمية . ومع هذا ، فإن الاقتصاد العالمي يتغير : فاليوم ، لا يمكن لبلد بمفرده أن يدعي سيطرة اقتصادية على البلدان الاخرى . ولذلك ، فإن إقامة نظام اقتصادي دولي منصف وعادل تحقق النفع المتبادل للدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء . وعن طريق هذا النظام الاقتصادي وحده يمكن معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية الملحة اليوم بالشكل الكافي .

إن المشاكل الاقتصادية التي حاقت بالبلدان النامية خلال العقد الاخير بحاجة الى اهتمام خاص . لقد كان بعضها نتيجة للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف التي سببت بدورها الجوع والمجاعة . وكان بعضها الآخر من صنع الإنسان ، مثل أزمة المديونية التي فرضت قيودا اقتصادية حادة على البلدان النامية . ونشأ عن العلاقة الاقتصادية الدولية غير المتوازنة المترتبة على ذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، عدم استقرار النقد الدولي وعدم القدرة على التنبؤ بحالة الأسواق العالمية للسلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية . ومع هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي للثمانينات ، كان هناك نقل صاف للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة عن طريق خدمة الديون وأسعار الفائدة المرتفعة . وكان هناك أيضا انخفاض كبير في التدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، حتى أنه لم يتمكن من تحقيق الهدف المقرر وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية سوى عدد قليل من البلدان . وفضلا عن ذلك ، شهدت الثمانينات تدهورا آخر في معدلات التبادل التجاري ، وهبوطا في أسعار السلع الاولية التي تنتجها البلدان النامية في الاسواق العالمية .

لقد اتخذت البلدان النامية ، في معالجتها لهذه المشاكل ، العديد من التدابير . ووضعت افريقيا ، تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية خطة عمل لاغوس لتنمية القارة من سنة ١٩٨٠ الى سنة ٢٠٠٠ . وبالإضافة الى هذا ، واجهت حالتها الاقتصادية

الحادة باعتماد برنامج أولويات افريقيا للإنعاش الاقتصادي . وقد أدمج هذا البرنامج بعد ذلك في برنامج عمل الامم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولم تنجح هذه الجهود في تخفيف مشاكل افريقيا الاقتصادية لسبب بسيط هو أن النظام الاقتصادي الحالي لا يهيئ مناخا اقتصاديا مناسبا لإقامة اقتصادات سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار في البلدان النامية . وقد تفاقمت هذه الحالة نتيجة لتأخر بعض البلدان المتقدمة النمو في دعم برنامج عمل الامم المتحدة . ويحدو وفد بلادي الامل في أن يستمر العمل بالخطة والوفاء بالتطلعات الواردة في ذلك البرنامج المقرر انتهاؤه في العام المقبل ، الى أن تتحقق أهدافه ، بما فيها إيجاد حل دائم لأزمة الديون الخارجية . ونحن نوجه نداء قويا أيضا الى المجتمع الدولي لتأييد عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الافريقية .

ويشعر وفد بلادي بقلق عميق إزاء الطبيعة المتفجرة لأزمة الديون الخارجية . غير أن بلدي يحيي جميع البلدان التي اتخذت تدابير إيجابية لتخفيف عبء الديون ، مثل إلغاء بعض أو كل الديون المستحقة لها لدى بعض بلدان العالم الثالث ، استجابة للواقع الراهن . وهذه الحلول القصيرة الأجل ، التي نرحب بها ، يجب أن تليها تغييرات جذرية طويلة الأجل في النظام ، تؤدي الى نظام اقتصادي جديد ، نظام يضمن أسعارا منصفة يمكن التنبؤ بها في السوق العالمية للسلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، ومعدلات منصفة للتبادل التجاري ، وتدفقات مالية كافية لهذه البلدان . ولهذا يرحب وفد بلادي بدخول الصندوق المشترك للسلع الاساسية تحت رعاية الامم المتحدة الى حيز النفاذ هذا العام ، ويأمل في أن يعزز الصندوق جهود البلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأولية . ونحن ندعو جميع الدول الاعضاء الى إعطاء دعم قوي للصندوق لتمكينه من الاضطلاع بمهامه بكفاءة وفعالية .

لقد تابعنا عن كثب المفاوضات الجارية بشأن التجارة والتنمية في جولة أوروغواي الحالية التي تقترب من نهايتها . وينبغي ألا تتجاهل هذه المفاوضات الاحتياجات التجارية للبلدان النامية ، ولا سيما القضاء على الحمائية السافرة

والمستترة التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو ضد منتجات بلدان العالم الثالث . وينبغي ألا تؤدي نتائج دورة أوروغواي الى حبس البلدان النامية في إطار نظام تجاري عالمي جديد أكثر ظلما . وهناك حاجة الى المزيد من الجهود المتضافرة لحل المشاكل الاقتصادية العالمية . ولا يمكن للاتجاهات الاقتصادية الإيجابية في البلدان المتقدمة النمو أن تستمر لوقت طويل إذا ما بقيت اقتصادات البلدان النامية معرضة لمؤثرات عكسية ، كما أنه ليس من الإنصاف أن تواصل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الاستمتاع بالنمو على حساب الاقتصادات الفقيرة لبلدان العالم الثالث .

وبنفس الروح ، يرحب وفد بلادي بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الدولي في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ولا سيما فيما يتعلق بتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ويدعو الدول الأعضاء الى أن تعتمد بتوافق الآراء استراتيجية إنمائية دولية جديدة للتسعينات ، تعالج المشاكل الاقتصادية العالمية الراهنة .

إن تحسن العلاقات بين الدول الكبرى يجب أن يتم بطريقة تساعد بشكل إيجابي - في جملة أمور - التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث . إن هذه مرحلة تاريخية مبشرة بالخير ، لأنه من الممكن - إذا رغبت الدول الكبرى في العالم - أن يكون العالم مكانا أفضل وأكثر ازدهارا ، ليس لعدد قليل من الدول ، وإنما لنا جميعا .

إننا نواجه الآن مجموعة كبيرة من المشاكل من جيل جديد ، منها تهديد البيئة ، والإرهاب الدولي ، ووبال المخدرات . وقد نهضت بلدان العالم جميعا لمكافحة بلاء المخدرات وإساءة استعمالها . وهذا الإدراك للخطر المشترك الذي يواجه البشرية والأجيال المقبلة عمل إيجابي ، وبلدي يمد يد التعاون الى جميع البلدان الراغبة في القضاء على هذه الظاهرة الرهيبة .

وما زال قائما ذلك التهديد للحياة والممتلكات الناشئ عن حوادث الإرهاب الفردي أو إرهاب الدولة . وبلادي تدين جميع أشكال الإرهاب ، سواء كان بتأييد من الدولة أم بدونه .

إن صيانة النظام السياسي الدولي المستقر تتطلب احترام حكم القانون الدولي . وما دام القانون الدولي مقبولا عالميا فإن مراعاته لا يمكن أن تعتمد على النزوات ، لأنه أحد أحجار الأساس للأمن الدولي ، وضمان رئيسي ضد التدخل من جانب أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

وينبغي لنا أن نواصل معاونة المنظمات والوكالات الدولية التي تقدم المساعدة الى اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية . فبلادي والقارة الافريقية بأسرها تعرف الكرب الذي يواجهه أولئك الأفراد . وإنني أطلب من هذه المنظمة أن تواصل إعطاء أولوية لأعمال المفوض السامي لشؤون اللاجئين حتى يجد الأمل مرة أخرى من فقد الأمل ، وحتى يمكن للشريد أن يجد مسكنا مرة أخرى ، وحتى تمتد للمحتاج يد المساعدة .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن أبرز ارتياح بلدي لتحسن العلاقات بين الدولتين العظميين وما ترتب على ذلك من تخفيف لحدة التوتر بين الدول . وآمل أن يسفر هذا المناخ الإيجابي عن أكثر من مجرد المصافحة بالايدي وكلمات التهنئة المتبادلة . ويجب علينا أن نكفل التوصل الى نظام اقتصادي عادل ومنصف يكون مواتيا لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر في بلدان العالم الثالث ، لأنه بدون التنمية الاقتصادية لن يكون هناك أمل كبير في تحقيق سلم وأمن دوليين دائمين . إن ضمان السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأول للأمم المتحدة . ونحن نجدد التزام تنزانيا بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة ووكالاتها ، وتأييدها لأعمالها التي يعتمد عليها تحقيق مستقبل مستقر لمجتمع الأمم* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) .

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : يرحب وفدي بحرارة بتولي السفير غاربا إدارة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إنه شخصية بارزة وممثل مميز لبلد تربطنا به أقوى العلاقات الودية . ونحن نثق في أن مداولات هذه الدورة للجمعية العامة ستكون مثمرة وهادفة بفضل خبرته ومهاراته الدبلوماسية المعروفة جيدا .

أود أن أشيد بصديقي السيد دانتي كابوتو على القيادة البارزة التي وفرها للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

لقد كان عام ١٩٨٩ عام توحيد الدور المعزز للامم المتحدة في الشؤون الدولية . وأصبحت أفرقة صيانة السلم أو المراقبة التابعة للمنظمة موجودة في معظم المناطق المضطربة من العالم . وهي تقوم بطريقة مشرفة بأداء وظائفها في كل مكان . إن الدور الحاسم الذي تقوم به الامم المتحدة في صيانة السلم في العالم اعتُرف به بأن مُنحت عن استحقاق جائزة نوبل للسلام في العام الماضي لقوات صيانة السلم التابعة للامم المتحدة .

إننا نعجب بالثقة والثبات والحزم التي يضطلع بها الامين العام السيد بيريز دي كوييار بمسؤولياته الصعبة المتزايدة التي عهد بها إلى الامم المتحدة . وفي ذلك أبدى الكفاءة الهادئة والبصيرة الملحوظة في القدرات الضخمة للمنظمة وكذلك ، في القيود التي تتعرض لها .

أشار الامين العام في تقريره إلى "تجدد الثقة في التعددية" (A/44/1 ، ص ٣) ولم تعد التعددية اليوم مثلا ؛ لقد أصبحت ضرورة . وتبرز أهميتها في نهاية المطاف في التهديد الذي يتعرض له بقاء البشر من جراء سباق التسلح النووي وتدهور البيئة والتهديدات غير العسكرية الاخرى للامن ، مثل الفقر والتخلف واكتظاظ السكان والظلم داخل الامم وفيما بينها .

يتعين على التعددية اليوم أن تتعامل مع جيل جديد من المشكلات . يجب أن نتصدى للتغيرات السريعة في انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، التي تسببها الثورة

التكنولوجية . وعلينا أن نوجه الميول الجديدة نحو التكامل في الاقتصاد العالمي بغية تحقيق أكبر قدر من الفائدة . وعلينا أن نصنع قواعد ولوائح وأنظمة جديدة للتصدي للمشكلات والفرص الجديدة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات والبيئة والعلم والتكنولوجيا .

يجب تقوية الامم المتحدة باعتبارها مركزا أساسيا لهذه التعددية ، لانها المنظمة الوحيدة العالمية في نطاقها والعالمية في عضويتها وهي مفوضة بمعاهدة في شكل الميثاق . وترحب الهند بالثقة المجددة بالامم المتحدة من جانب الدول الكبرى .

إن تجديد الثقة بالتعددية لا يمكن أن يكون جزئيا أو انتقائيا ؛ ينبغي أن يكون كاملا وشاملا . ومن سوء الطالع أنه في حين تستطيع الامم المتحدة الآن تأكيد دورها الحقيقي في الميدان السياسي ، لا تعتبرها الدول الاقتصادية الكبرى حتى الآن محفلا مختصا لإجراء مفاوضات جدية بشأن موضوعات اقتصادية . ويأمل وفدي بإخلاص أن يصحح هذا الاختلال قريبا . إن العملية الجارية لصياغة استراتيجية دولية للتنمية للتسعينات والدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي توفران فرصة ممتازة لذلك .

وتقع على عاتق الامم المتحدة المسؤولية الشاقة المتمثلة في تحقيق الاستقلال الذي انتظره الشعب الناميبي طويلا والذي من أجله عانى الكثير وبذل تضحيات بطولية كثيرة . والعملية جارية الآن . وقام فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، تحت توجيه الأمين العام ، بعمل مشرف حتى الآن في ظل ظروف صعبة . إلا أن الطريق لاستقلال ناميبيا لا يزال مليئا بالعقبات . وحتى نضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة ينبغي توخي اليقظة والحرص وبصفة خاصة من جانب مجلس الامن . إن الثغرات والتشويهات في العملية الانتخابية ينبغي تحديدها وإزالتها بسرعة . وبعد إجراء الانتخابات ينبغي أن يكون للجمعية التأسيسية حق السيادة المطلق في صياغة دستور البلاد . ويجب على الامم المتحدة أن تضمن ألا تحدث نكسات في العملية التي تجرى الآن وأن تبين نتيجة الانتخابات بحق رغبات وآمال وتطلعات الشعب الناميبي .

ولئن كان استقلال ناميبيا سيبين نهاية الاحتلال غير القانوني لنظام جنوب افريقيا لهذا البلد فإن قلعة الفصل العنصري في جنوب افريقيا نفسها ستظل كما هي . وهناك مزاعم بأن البيئة العنصرية في جنوب افريقيا تتغير ، إلا أن العالم يراقب بكل حرص ليشاهد نوعية التغيرات التي يرغب نظام جنوب افريقيا في القيام بها ، ومدى هذه التغيرات وسرعتها . إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ويجب أن يزال بالكامل . وليس هناك حلول وسط لإعادة الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الانسان . وينبغي لنظام جنوب افريقيا أن يبرهن على استعداده للتفاوض دون شرط مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا . وبغية خلق مناخ مؤات للتفاوض ينبغي لنظام جنوب افريقيا أن يفرج عن نيلسون مانديلا وعن غيره من السجناء السياسيين وأن يرفع القيود المفروضة على المنظمات السياسية وأن ينهي حالة الطوارئ . ويجب عليه أيضا أن يظهر الرغبة في التعامل مع دول خط المواجهة دون إرهاب وعلى أساس المساواة والمبادئ التي ترد في ميثاق الامم المتحدة .

لقد اختتمت الدورة الثالثة والاربعون في ظل نغمة من التفاؤل بشأن القضية الفلسطينية . إن المبادرة الشجاعة والجريئة للرئيس عرفات وبدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية خلقا مناخا إيجابيا . بيد أن الحالة لا تزال تواجه طريقا مسدودا . ولا تزال الانتفاضة ، وهي النضال الفلسطيني غير المسلح ، تمضي في طريقها وسط القمع المتزايد .

لا يمكن أن يتحقق السلم الدائم في غرب آسيا دون التوصل إلى تسوية عادلة شاملة تقوم على أساس إعمال الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والاعتراف بحقوق جميع الدول في المنطقة بما فيها فلسطين واسرائيل في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا . ونحن على اقتناع بأنه لهذا الغرض من الضروري أن يعقد على وجه السرعة مؤتمر السلم الدولي تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد مزقت الحرب الاهلية الطويلة في لبنان الإطار الدستوري والسياسي والاقتصادي لهذا البلد . ونجاح الجهود الاخيرة للجنة الثلاثية الرفيعة المستوى

لجامعة الدول العربية في تحقيق وقف إطلاق النار بارقة أمل في الافق . ونأمل أن يؤدي الحوار السياسي الحالي إلى المصالحة الوطنية وأن يعود السلم والاستقرار قريبا إلى لبنان .

منذ شهرين أثار المؤتمر الذي عقد في باريس آمالا بشأن مستقبل كمبوديا . وأحرز تقدم هام في المؤتمر بشأن عناصر عديدة في الصفقة الشاملة . إلا أن الخلافات القائمة بين الأطراف الكمبودية على بعض القضايا الاساسية أسفرت عن انتهاء المؤتمر دون أن يحقق أي تقدم حقيقي . إن إكمال انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا تطور إيجابي رئيسي . ومن الضروري الآن ، لتحقيق مزيد من التقدم ، أن يُعتمد نهج متوازن يأخذ في الاعتبار الحقيقة السائدة في كمبوديا وأمن ومصالح أخرى لبلدان المنطقة ويوفر وقف التدخل الأجنبي بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لكمبوديا حتى يتمكن شعب كمبوديا من ممارسة حقه في أن يقرر مصيره . وبنفس القدر من الاهمية أن يضمن بأي ثمن أن نمنع وقوع كمبوديا مرة أخرى ضحية لسياسات وممارسات الإبادة التي قام بها نظام بول بوت ، والتي أدينت عالميا . ويجب وقف خطر عودة القتال في كمبوديا الذي أصبحت دلائله الأولى مرئية بالفعل . ولهذا الغرض ، هناك حاجة أكيدة الى وقف إمدادات الأسلحة لجميع الأطراف الكمبودية .

ويساور الهند القلق إزاء حمّام الدم في أفغانستان ، الذي يستمر حتى بعد أن أكمل الاتحاد السوفياتي سحب قواته في الموعد المقرر . ومرة أخرى نناشد جميع الاطراف الاحترام الدقيق لاتفاقات جنيف وتنفيذها نصا ورحا والتخلي عن البحث العقيم عن حل عسكري والجلوس على طاولة التفاوض بغية التوصل الى حل سياسي . وإن الذين يحاولون حل المسألة بالوسائل العسكرية إنما يطيلون معاناة شعب أفغانستان . وقد تقدم الرئيس نجيب الله مؤخرا بسلسلة من المقترحات الفعالة من أجل المصالحة الوطنية وهي تستحق ، في رأينا ، النظر الجاد .

إن الهند تقيم علاقات وثيقة تقليديا مع كل من إيران والعراق . لذلك فإننا نشعر بالجزع إزاء الافتقار الى إحراز تقدم في ترجمة وقف إطلاق النار المتفق عليه في العام الماضي بين البلدين الى سلم دائم . ويؤيد وفدي الأمين العام في جهوده لكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) والمساعدة على حسم المسائل المنغصة بين البلدين .

ويشجعنا تفاؤل الأمين العام إزاء احتمالات حل مشكلة قبرص طويلة العهد على أساس سيادة ذلك البلد ووحدته وسلامته الاقليمية . ونحثه على مضاعفة جهوده للاستفادة الكاملة من المناخ المؤاتي الحالي .

ونشعر بالسعادة إزاء احتمال تحقيق السلم في أمريكا الوسطى والدور المطلوب من الامم المتحدة أن تلعبه في تلك العملية . إن قادة بلدان أمريكا الوسطى الخمسة والاطراف المعنية مباشرة بالمشاكل التي تؤرق أمريكا الوسطى يستحقون ثناءنا لحنكتهم وبُعد نظرهم . ونرجو لهم النجاح في تنفيذ عملية اسكيبولاس واتفاق تيلا في مسعاهم الجماعي لاستعادة السلم .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، التي لا تزال لسوء الحظ مقسمة ، هناك شعور غامر لصالح السلم والمصالحة والحوار والهند تؤيد جميع الجهود الرامية الى إعادة التوحيد السلمي لكوريا . وتمشيا مع مبدأ العالمية، تؤيد الهند طموحات شعب كوريا الى الإسهام الفعال صوب تحقيق أغراض ومبادئ الامم المتحدة بتمثيله في هذه الهيئة العالمية .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض التمييز العنصري حيثما يمارَس . إن جهود فيجي لإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز العنصري مستمرة دون أية مقاومة من المجتمع

الدولي . وتقرير اللجنة الاستشارية الاستقصائية الدستورية لا يكاد يفعل شيئا لإزالة الطابع التمييزي العنصري لمشروع الدستور . وحسبما أشار وزير خارجية نيوزيلندا ، "أخفقت اللجنة في الاعتراض على الخروج الخطير عن المبادئ الديمقراطية الاساسية" . ونأمل أن يسود حسن أفضل قبل أن يفوت الأوان .

وفي ميانمار ، لا تزال الحالة غير مستقرة نتيجة استمرار قمع الطموحات الديمقراطية للشعب . ونأمل بإخلاص أن تستجيب سلطات بورما لرغبة الشعب في الحرية والديمقراطية وأن تعمل معه من أجل إزالة التوترات الحالية .

إن النجاح الكبير الأخير المحرز بشأن بعض الجوانب الهامة في المفاوضات الجارية في إطار محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) يبعث على الارتياح ويزيد الأمل في الاختتام المبكر للمفاوضات . ومن الضروري الانتهاء من وضع الاتفاق قبل أن نفقد مزيدا من الزخم .

وفي الوقت ذاته يتحرك سباق التسلح بخطوات واسعة دون أي اشارة على التوقف . وتمضي تجارب الأسلحة النووية دون توقف وكذلك الحال بالنسبة للبحث عن منظومات وتكنولوجيات جديدة وتحديث منظومات الأسلحة الموجودة حاليا . وإن استمرار التجارب على الأشعة الجزيئية النووية والقاذفات الخفية التي لا تكشفها الرادارات والأسلحة ذاتية التوجيه والقذائف الجديدة تكاد لا تبعث الثقة في العالم عموما وبخاصة بين المتحاورين أنفسهم . وتميل هذه التطورات الى تأكيد مخاوفنا الأساسية فيما يتعلق بسباق التسلح النوعي الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره اشارة واضحة . ومن هنا جاء اقتراح الهند برصد التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالأمن الدولي .

ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي أو في مجال تحقيق عدم الانتشار النووي بالمعني الحقيقي ما لم تستبعد مذاهب الردع النووي التي يرتكز عليها سباق التسلح الحالي . وفي رأينا أنها السبب الأساسي للاضطراب الحالي .

وقد دعت هذه الاعتبارات رئيس الوزراء راجيف غاندي الى أن يعرض في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح خطة عمل الهند من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في موعد غايته سنة ٢٠١٠ . ومرة أخرى أناشد جميع

البلدان ، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية ، أن تشرع في المفاوضات المتعددة الاطراف اللازمة بهدف عام هو التحرك صوب عالم خال من الاسلحة النووية ومن العنف .

وما فتئ المجتمع الدولي ، منذ بضع سنوات ، يلحّ في طلب إبرام اتفاقية شاملة للاسلحة الكيميائية . وقد عُقد اتفاق مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا شك في أن التصريحات التي أدلى بها في الاسبوع الماضي الرئيس بوش ووزير الخارجية شفاردنادزي ستهل إبرام هذه الاتفاقية في وقت مبكر . ويحدونا الامل في أن تحسم جميع المسائل المعلقة ويجري التوقيع على اتفاقية الاسلحة الكيميائية خلال عام ١٩٩٠ .

وعلى ضوء الاحتمالات الايجابية في مجال نزع السلاح توجد الآن فرصة حقيقية للإفراج عن موارد من القطاع العسكري لصالح أغراض التنمية . وحتى إذا استخدمت هذه الموارد في أغراض التنمية في البلدان المعنية بعملية نزع السلاح ، فستعود ببعض الفوائد على الاقتصاد العالمي . بيد أنه من الضروري بذل جهد واع لضمان توجيه جزء من هذه الموارد الى حيث تمس الحاجة وأقصد البلدان النامية . وينبغي اتخاذ ترتيبات مؤسسية لازمة في إطار الامم المتحدة من أجل إعطاء شكل محدد للصلة بين نزع السلاح والتنمية لتسخير الفرص الحالية صوب تحقيق السلم والامن العالميين .

وقد شهد العالم في السنوات الاخيرة نموا سرطانيا في الارهاب على جميع الاصعدة . والهند تؤيد جميع التدابير التي من شأنها زجر الاعمال الارهابية وبخاصة أخذ الرجال والنساء الابرياء بوصفهم رهائن . وينبغي أن يترجم الادراك العالمي الاخير ضد هذا التهديد الى عمل محدد لوقف الارهاب .

منذ اجتماع الجمعية العامة الماضي تحقق توسع مشجع في التجارة والانتاج العالميين . بيد أن البيئة الخارجية لتنمية البلدان النامية لا تزال غير مؤاتية . وقد أصاب مساعدة التنمية الرسمية المركود بالارقام الحقيقية عند مستوى أدنى من الهدف المتفق عليه دوليا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . والتدفقات المالية الاخرى ، وبخاصة التدفقات التجارية ، قد أصابها النضوب من الناحية العملية في النصف الاخير من عقد الثمانينات . وقد ظلت أسعار السلع الاساسية ، بالارقام الحقيقية ، عند أدنى مستويات وصلت اليها في الخمسين عاما الماضية .

لا تزال الحمائية تقيد جهود البلدان النامية الرامية الى زيادة صادراتها . ولا تزال القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية التي تؤثر على البلدان النامية تتخذ في محافل تستبعد تلك البلدان .

تجري بلدان نامية كثيرة تكيفات هيكلية في اقتصاداتها كجزء من جهودها الرامية الى التفاعل على نحو أوثق مع اتجاه الاقتصاد العالمي . ويمكن أداء هذه المهمة في سياق اقتصاد عالمي متنام أكثر انفتاحا وتعاونا ويتمثل التحدي الرئيسي في وضع مجموعة من السياسات من شأنها أن تضمن عودة الاقتصاد العالمي الى ظروف نمو أكبر تتشاطرها كل مجموعات البلدان .

ومن الضروري لتحقيق هذا الغرض إعادة انعاش الحوار بين الشمال والجنوب على أساس المصلحة المتبادلة . لهذا ، اتخذ رؤساء مصر وفنزويلا والسنغال ورئيس وزراء الهند زمام المبادرة في باريس في تموز/يوليه الماضي ، للدعوة الى الشروع في عملية مشاورات على مستوى القمة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو بشأن القضايا البيئية والاقتصادية العالمية . وقد استجابت لهذه المبادرة استجابة ايجابية بالفعل بعض البلدان الصناعية الكبرى مثل فرنسا وكندا ، ويحدونا الأمل في الاستجابة الايجابية من غيرها .

إن مشكلة الديون تعرقل نمو البلدان المثقلة بالدين . وثمة تطور مشجع في هذا الصدد يتمثل في مناقشة خطط مختلفة وفي بعض حالات ، أبرزها المكسيك ، يجري التفاوض على صفقات مفصلة تتضمن إلغاء الديون أو تخفيضها . إلا أن مستوى الموارد المطلوبة لحل هذه الخطط لمشاكل المديونية ، في الوقت الذي توضع فيه اقتصادات البلدان المدينة على طريق النمو مرة أخرى ، ليست في المتناول . والشروط المعلق عليها تنفيذها مرهقة للغاية .

إن مشكلة الديون تهدد بأن تجتاح حتى البلدان النامية التي قامت حتى الآن ، على الرغم مما تواجهه من صعوبات شديدة بتصريف أمور ديونها وموازين مدفوعاتها على نحو جيد . ففي معظم هذه البلدان ازدادت نسبة استنفاد المديونية للناتج القومي

الاجمالي زيادة سريعة . وقد تزامن هذا مع تدهور في الشروط الحقيقية للتدفقات الميسرة من الموارد مما دفع هذه البلدان الى اقتراضات تجارية أكبر . وقد أدى هذا بدوره الى تفاقم عبء خدمة الديون الخطير بالفعل . لذا ، ينبغي أن يتضمن أي حل شامل لمشكلة الديون مجموعة من التدابير التوقعية المستقبلية للحيلولة دون أن تسقط هذه الفئة من البلدان النامية في مصيدة الديون ، وذلك بزيادة تدفق التمويل الانمائي ، وخصوصا الموارد الميسرة ، الى هذه البلدان .

تتيح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية فرصة ممتازة للمجتمع الدولي لأن يتناول أوجه التباين والتشويهات في النظام التجاري الدولي وأن يتخذ ما يلزم من تدابير للحفاظ على هذا النظام وتقويته . إلا أننا نشعر بالقلق إزاء أوجه الخلل الناشئة في المفاوضات بسبب عدم منح الأولوية الكافية لمجالات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية والضغوط المتزايدة على تلك البلدان كي تأخذ على عاتقها التزامات جديدة . وينبغي ، في المجالات الجديدة ، أن تؤخذ في الاعتبار تماما الحاجات الانمائية والتكنولوجية وحاجات الصالح العام للبلدان النامية . كما يجب إيلاء أولوية قصوى لإزالة الحواجز القائمة في طريق نقل التكنولوجيا الى هذه البلدان والقضاء على الممارسات التجارية المقيدة التي تتبعها الشركات عبر الوطنية . وينبغي توفير تدابير محددة للنهوض بصناعات الخدمة الهامة للبلدان النامية .

ومما يؤسف له وجود اتجاه في بعض البلدان الصناعية الكبرى صوب فرض ارادتها على شركائها التجاريين واتخاذ وسائل فردية قسرية لاختراق أسواق هؤلاء الشركاء باسم جعلها أسواقا متحررة . وهذه التدابير غير عادلة وغير رشيدة . ولن تؤدي الى نجاح مشروع التعددية الكبير مثل جولة أوروغواي .

إن مراكز القوة الاقتصادية الجديدة تصبح المحاور الرئيسية لجهود التكامل الاقليمي . لكننا نشعر بالقلق أن يؤدي هذا الطابع الاقليمي الاقتصادي الجديد الى تفتيت النظام الاقتصادي العالمي . فإيجاد الحلول لمشاكل عصرنا الاقتصادية المعقدة لا يكمن في المرافئ الضيقة المتمثلة في الأسواق المتكاملة اقليميا ، ولكن في الملجأ الأكبر المتمثل في التبادلات التعددية والتفاعلات الحقيقية .

يشكل الاعتماد الجماعي على النفس من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب دعامة أساسية لبرنامج بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى . لكن للاسف ، ما زال إحراز التقدم في هذا المجال يتلكأ وراء التوقعات . والمطلوب بذل جهد أكثر إصرارا تؤازره الارادة السياسية على أعلى مستوى . ونحن نتطلع الى توصيات لجنة الجنوب بشأن هذا الموضوع الهام .

لقد أصبحت اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها آفة عالم اليوم . ومن الصعب على أي بلد أن يكون محصنا ضد هذه الآفة . وبالتالي ، من الحتمي أن يتعاون المجتمع الدولي بأسره في المهمة العاجلة المتمثلة في محاربة هذا الخطر . وفي هذا السياق ، أرحب بالمقترح الذي تقدم به رئيس كولومبيا الموقر ، والذي يدعو الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لبحث مشكلة المخدرات .

لقد طفت القضايا البيئية مؤخرا على سطح القلق الدولي . وهي أحد البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال الجمعية في الوقت الذي نعد فيه للمؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده عام ١٩٩٢ . وتؤيد الهند بقوة النهج التعددي الشامل لحل المشاكل البيئية .

ترتبط القضايا البيئية ارتباطا وثيقا بالتنمية ولا يمكن النظر اليها بمعزل عنها . وفي المؤتمر العالمي الاول المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد باستكهولم في عام ١٩٧٢ ، غرست رئيسة وزراء الهند آنذاك السيدة شريماتي أنديرا غاندي في أذهان الحاضرين الوعي بالرابطة الحاسمة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وذلك بوصفها للفقر بأنه أكبر ملوث للبيئة .

وهنا في الجمعية العامة أصبحت البيئة مجالا لتوافق الآراء ومثارا لقلق الجميع . ويحدونا الامل في أن تظل كذلك لكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تناول الشواغل المشروعة للبلدان النامية على نحو كاف في أي مسعى عالمي شامل لتناول المشاكل البيئية . ويجب ألا تحاول التدابير الدولية التي تتخذ لمعالجة هذه المشاكل تجميد التنمية والتقدم على مستواهما الحالي غير المتكافئ .

وبما أن عملية التنمية في البلدان المتقدمة النمو أفضت الى المحنة البيئية الحالية ، فإن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراء تصحيحي تقع على عاتق تلك البلدان بصرف النظر عما إذا كان لديها الامكانات المالية والتكنولوجية اللازمة للقيام بذلك . وللأسف ، نحا الاتجاه في الآونة الاخيرة الى الاعتماد على تدابير تنظيمية لا تأخذ في الاعتبار تماما أوجه التباين الحالية في مستوى التصنيع والتحديث للبلدان النامية والمتقدمة النمو . فمن وجهة نظر البلدان النامية ، من الاهمية الكبرى القيام بتدابير داعمة يمكنها من حماية البيئة دون المساس بأولوياتها واحتياجاتها الانمائية .

وإذ ننتقل الى الجانب العملي للمسألة ، إن المقترح الذي تقدم به رئيس وزراء الهند ، شري راجيف غاندي ، في مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد ببلغراد في أيلول/سبتمبر الماضي باقامة صندوق لحماية الكوكب قد حظي باهتمام وتأييد واسعي النطاق .

ويشجعنا بصفة خاصة التأييد الذي قدمه الرئيس فاسيليو رئيس جمهورية قبرص والسيد بروتلاند رئيس وزراء النرويج الى صندوق حماية كوكب الأرض . ويتوخى الاقتراح إنشاء صندوق تسهم فيه كل البلدان ، المتقدمة النمو والنامية ، باستثناء أقل البلدان نموا . وسيستخدم الصندوق في حماية البيئة عن طريق تطوير وشراء تكنولوجيات ملائمة للحفاظ على البيئة في المجالات الحاسمة ، ويمكن لتلك التكنولوجيات آنئذ أن تصبح ملكا عاما لصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . ونحن نرى أن إنشاء هذا الصندوق لا غنى عنه من أجل التوصل الى ميثاق عالمي لمكافحة التدهور البيئي . ويحدوني الأمل أن تتمكن الجمعية العامة من تقديم مساندتها لذلك الاقتراح .

وبينما أتكلم هنا بوصفي ممثل الهند ، تعود ذاكرتي الى تاريخ في الشهر المقبل ، هو ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر . ففي هذا اليوم منذ مائة عام ، أي في عام ١٨٨٩ ، ولد هندي عظيم ، وكان اسمه جواهر لال نهرو . وقد ولد ثريا ولكنه ضحى بكل ما له لينضم الى النضال في سبيل حرية الهند . وفي عام ١٩٤٧ ، عندما تحررت الهند ، انيطت به مهمة قيادة الهند المستقلة . وبعد أن رأى الفظائع والاهانات التي يلقاها الانسان من أخيه الانسان ، وبعد أن تشرّب درس الحقيقة واللاعنف من معلمه العظيم مهاتما غاندي ، جاء جواهر لال نهرو برؤيا للهند وللعالم تختلف عن الحكمة التقليدية . تكلم نهرو عن تفوق القوة المعنوية على القوة العسكرية . وتكلم عن عدم الانحياز في مواجهة سياسات التكتل . وتكلم عن عالم واحد حتى عندما كان العالم ذاته يتمزق إربا .

في البداية كان صوته وحيدا . ولكن سرعان ما أدى اشتراكه مع تيتو وعبد الناصر وكثير من الزعماء الآخرين إلى مولد حركة عدم الانحياز . واليوم ، باتت أغلبية ساحقة من دول العالم أعضاء في الحركة ، بينما سلّمت الدول خارج الحركة بأنها قوة رئيسية في السياسة العالمية وتسعى إلى الانتساب إليها . لقد أعاد جواهر لال نهرو إلى حركة عدم الانحياز رسالة سلام ضاربة في القدم ـ تراث ثمين لكل حضارات العالم العظيمة . وكانت تلك الرسالة ـ رسالة السلم ـ هي التي ترددت أصداؤها في

قمة حركة عدم الانحياز التاسعة التي واكبت ذكرى الاحتفال المئوي بمولد نهـــرو . واسمحوا لي أن أختتم بياني برسالة السلم التي ألقاها نهرو أمام الجمعية العامـــة منذ ٣٣ سنة مضت . قال :

"لا يساورني أدنى شك في أن جميع شعوب العالم ترغب بحماس في السلـم . وأشك في أن هناك أي شعب في أي مكان يرغب في الحرب . يقينا أن الرجل العـادي في شتى أنحاء العالم يرغب في السلم رغبة قوية . وإذا كان الأمر كذلك فلمـاذا لا نسلك طريق السلم ؟ لماذا ننقاد وراء المخاوف والشكوك والكراهية والعنف ؟"

السيد بارون (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه مـــن دواعي الشرف أن أُمنح هذه الفرصة لأهنئ السيد غاربا بمناسبة انتخابه لتولّي رئاســة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونحن على ثقة مـــن أن خبراته الواسعة والمتنوعة خير ضمان لدورة مثمرة وبنّاءة .

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي وتهانئه لسلفه ، السيد دانتي كابوتو ، علـى طريقته البارعة التي ترأّس بها الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

يعتقد كمنولث دومينيكا اعتقادا راسخا بالمبادئ والمقاصد التي تسعى إليهـــا الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية . وقد تشجعنا بصفة خاصة بالدور الهام الذي اضطلعـــت به الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة من أجل تخفيف حدة التوتر وحسم الصراعات . فقـــد غادرت القوات الأجنبية أفغانستان وكمبوتشيا ، ويوجد وقف لإطلاق النار في الحـــرب الايرانية العراقية ، وتجرى الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة في ناميبيا .

والآن ، مازال على شعبي أفغانستان وكمبوتشيا أن يحلا صراعاتهما الداخليـة وأن يسعيا للتوصل إلى السلم الذي لم يتمكنا للأسف من تحقيقه لفترة طال أمدها .

لقد اكتُشفت الأمم المتحدة مرة أخرى بوصفها وسيطة كما كانت دائما ، وهـــذا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل المنظمة والسلم العالمي . ويبرهن ذلك على أن هـــذه الهيئة تستطيع العمل بدرجة من الفعالية إذا تخلينا عن موقفنا القائم على النـزاع ، ونبذنا الأحاجي الأيديولوجية التي تعرقل أحيانا كثيرة جهودها للتوصل إلى حلـــول للعديد من المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي اليوم .

ويود وفدي أن يثني على الأمين العام وموظفيه للتقدم المحرز نحو إجراء انتخابات حرة في ناميبيا ، ووضع نهاية في وقت قريب لسيطرة جنوب افريقيا على ذلك البلد . ومع ذلك ، يجب أن يستمر النضال حثيثا من أجل حرية التعبير عن الرأي لجميع شعوب الجنوب الافريقي . وعلينا ألا ننسى أن نظام أقلية مازال يسيطر على الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ويقهرها . ولا يسعنا أن نشعر بالارتياح إزاء الاعلانات الصادرة عن رئيس يؤيد سلطته نظام شرير هو الفصل العنصري ، وينزع ، خدمة للأقلية البيضاء ، إلى المحافظة على نظام يبغضه العالم المتحضر وإلى إدامته . والنهج التدريجي غير مقبول في سياق الفصل العنصري . ومادام الفصل العنصري قائما لن نستطيع بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة أن ننعم بالسلم . يجب القضاء التام على ذلك الشر ، وينبغي ألا نألو جهدا في سبيل ذلك .

ويرى كمنولث دومينيكا أن اتخاذ تدابير قاسية وشاملة وفعالة من جانب جميع الدول سيحمّل حكومة الأقلية في جنوب افريقيا على أن تصغي إلى النداء من أجل التغيير السلمي إلى مجتمع يشارك فيه بحرية الرجال والنساء من جميع الأعراق في مختلف النواحي لشؤون بلدهم .

إن رفع القيود عن الصحافة على الفور ، وإنهاء حالة الطوارئ ، والإفراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين تشكل ، في رأينا ، الدلائل التمهيدية على اعتزام نظام بريتوريا أن يحقق بحسن نية التحول السلمي الذي يرغب فيه كل أصحاب النوايا الحسنة .

ان انتهاك حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم يدعو للانزعاج . وعلى أعضاء هذه المنظمة أن ينددوا ، بمقتضى أحكام الميثاق ، بأي انتهاك لحقوق الانسان بأقوى عبارات ممكنة . ويقتضي الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة واحترامها أن يرفع كل عضو صوته ضد كل انتهاك لحقوق الانسان سواء كان ذلك بالقمع الوحشي والمذابح التي تعرّض لها الطلبة الذين يطلبون إحداث تغيير ديمقراطي بالوسائل السلمية في آسيا أو القتل العشوائي للنساء والأطفال الأبرياء في المنازعات المحلية في افريقيا أو أمريكا الوسطى أو غيرهما . وينبغي أن نعمل بلا كلل من أجل عالم تُصان فيه الحقوق الاساسية للرجال والنساء ضد عدوان الدولة .

ويرحب كمنولث دومينيكا بالروح الجديدة للتعاون والصراحة ، وبتقارب المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فتحسُّن العلاقات بين الدولتين العظميين وما يصحبها من تخفيف التوتر في العالم علامة مشجعة ، ونأمل أن تستمر العملية التي أدت بالفعل إلى إيجاد مناخ أفضل للسلم والأمن الدوليين على الرغم من العقبات الجسيمة التي تضعها القوى الرجعية لدى الجانبين . وكان من النتائج الطيبة للتفاهم الجديد ما تم مؤخرا من توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والمقترحات المقدمة حاليا للاستمرار في تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية التي مازالت ضخمة إلى حد غير مقبول . ونحن نتجاسر على الأمل في أن يتحرر العالم في يوم من الايام من الخوف من الحرب النووية . ولكن هذا الأمل يصطدم بالانتشار الذي يدعو للقلق للأسلحة النووية والتكنولوجيا النووية .

ومازال انتاج وانتشار الأسلحة التقليدية التي تزداد تقدما وقدرة على الإبادة من المشاكل الخطيرة التي تواجه الاستقرار الاقليمي . ففي كل يوم تتزايد الشهوة إلى امتلاك تلك الأسلحة ، ولا سيما في البلدان التي لا تتوافر لديها الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لشعوبها . وفي الوقت الذي يدعو فيه المنطق السليم إلى وضع ترتيب جديد للأولويات ، يلاحظ أن بعض البلدان تختار

سبيل التدمير لا البناء . ومهما بدت هذه السياسة غير معقولة ، فليس هناك أمل كبير في العدول عنها مادامت هناك قلّة من البلدان تحتكر القوة وتفضل ذلك على استخدام القوة لمصلحة الجميع .

وفي مثل هذا الوقت من كل سنة ، نتحدث عن حالة عدم الاستقرار الخطرة القائمة في الشرق الأوسط . فما زالت الانقسامات وانعدام الثقة واللامنطق تذكي الصراعات في تلك المنطقة . ويقف المجتمع الدولي عاجزا بينما تدمَّر دولة لبنان أمام عينيه . وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، تُخرق سيادة ذلك البلد الذي كان مزدهرا في يوم من الأيام ، وتُنتهك سلامته الاقليمية بوجود قوات أجنبية في أراضيه . وقد دُمِّرت عاصمته وأصبحت أنقاضا على يد الجماعات المتحاربة . وشعب لبنان جدير بمصير أفضل .

وتبدو الآفاق قاتمة بالنسبة للوصول إلى تسوية للانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، لأن القضايا الأساسية لم تعالَج معالجة جدية . وما إعلان حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة إلا نصف المعادلة التي تتطلب أيضا الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن . ونحن مواجَهون بسؤال أساسي : هل يفتقر المجتمع الدولي إلى الارادة والرغبة والعزم على الوصول إلى تسوية لمشاكل الشرق الأوسط ، وهل سنكتفي بإصدار قرارات ، أو حتى بمسائل مثل فحص أوراق اعتماد اسرائيل في كل سنة ، مما لا يعني شيئا بالنسبة لشعوب تلك المنطقة الذين تتعرض حياتهم للخطر في كل يوم .

ومازال الارهاب الدولي خطرا داهما على العالم ، ويجب أن نعترف به مهما تخفّى في أشكال كريهة حتى نتمكن من معالجته بكفاءة . فأعمال الارهاب تنتهك ركائز المجتمع العالمي المتحضر ، وتهدد الحريات الديمقراطية للبشرية قاطبة . وعلينا بوصفنا أعضاء في الامم المتحدة أن نعبئ جهودنا لتخليص العالم من هذا الشر ، وأن نتخذ جميع التدابير العملية الممكنة لدحر الارهابيين أيا كانت عقائدهم .

وإلى جانب الارهاب الدولي ، ينبغي أيضا أن تحتل آفة الاتجار غير المشروع في المخدرات الاهتمام العاجل من قبل أعضاء هذه الهيئة . ولن يكون هناك أمل في وقف هذه التجارة إلا ببذل جهد دولي متضافر تقوم بتنسيقه الامم المتحدة . فهذه المشكلة

تتجاوز حدود الدول ولا تحترم الايديولوجيات أو السلطات ، ولا تفرق بين الغني والفقير ، ولا بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب . فآلتها يحركها السعي إلى الارباح الفاحشة التي تُجمع بوسائل خفية وعلى وجه السرعة . ولقد اكتشفت الدول التي كانت تغمض العين عن الانتاج غير المشروع للمخدرات ، بعد أن فات الاوان ، ما تسببه المخدرات من ألم وبؤس لأفراد شعبها ذاته .

وكمنولث دومينيكا ، شأن معظم أعضاء هذه المنظمة ، لديه قوانين صارمة تحرم انتاج وتوزيع وتعاطي المخدرات . وتطبق العقوبات على وجه السرعة . ولكن البلدان الصغيرة مثل بلدنا لا تأمل في أن تتوافر لديها موارد وتنظيمات كتلك المتاحة للقائمين بهذا العمل الضار ، بل ويبدو أن حل مشكلة المخدرات غير المشروعة ليس في قدرة المجتمعات الكبيرة إذا عملت كل منها منفردة .

وتمثل مشكلة المخدرات ، ذات القدرة على التدمير حيثما وجدت ، تحديا فريدا للعالم ، كما أنها فرصة للتعاون على نطاق لم يسبق له مثيل . وعلينا كأعضاء في الامم المتحدة أن نقبل التحدي ، ولا يجوز ، لصالح البشرية ، أن ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا .

وهناك مسائل كانت قبل ٤٤ عاما في المقام الاول من الاهمية ، ولكن أهميتها تناقصت في بعض الحالات ، غير أنه ينبغي للامم المتحدة أن تستمر في بذل كل جهد ممكن لضمان أن نعيش في عالم أفضل . ويتطلب العالم الافضل وجود بيئة أكثر أمنا لجميع قاطني هذه الارض . وينبغي الثناء على اهتمام الامم المتحدة بتحديد مشاكل البيئة والسعي للعثور على حلول لها ، ولكن ينبغي لجميع الدول أن تبذل جهدا أكبر ، منفردة ومجتمعة ، لحماية البيئة التي نعيش فيها .

وأصل المشكلة يأخذ أشكالا متنوعة ، تبعا للعناصر الاقتصادية في الوضع . فالبلدان الصناعية تواجَه بكميات ضخمة من النفايات الضارة الناجمة عن التوسع في الخدمات وإنتاج أنواع متعددة من السلع لتلبية طلبات المجتمعات الاستهلاكية فيها ، بينما كفاح بلدان العالم الثالث من أجل البقاء الاقتصادي قد نتج عنه لسوء الحظ وبشكل لا مَردّ له تدمير ونضوب الأنظمة الايكولوجية الحيوية للتوازن الضروري من أجل الحفاظ على بيئة آمنة . ونحن نعتقد ، أنه نظرا للحالة الراهنة للتكنولوجيا ، فإن التنمية الاقتصادية والصناعية ليست بالضرورة متعارضة مع وجود بيئة صحية ؛ كما أن تطوير وتنفيذ البرامج الرامية إلى التخلص من النفايات الصناعية في ظروف آمنة لا يمكن عمل تأجيله إلى ما لا نهاية . وتكميلا لذلك الجهد فإننا ندعو إلى تقديم دعم أكبر لتلك البلدان التي تفتقد الموارد الضرورية لحماية الهياكل الايكولوجية الهامة والحفاظ عليها .

إن مواطني البلدان النامية لهم الحق نفسه في بيئة آمنة ونظيفة مثل نظرائهم في البلدان الصناعية ، كما يجب وقف الممارسة المقيتة المتمثلة في حث بلدان العالم الثالث على قبول النفايات الضارة بالبيئة . إن في صالح الجميع اتخاذ خطوات لحماية الكوكب برمته .

إنني على يقين من أنه ما لم ننظر بإمعان في أعماق نفوسنا وعلى فترات منتظمة فإننا سنستمر هائمين دونما هدف أو قصد ، ونكون عرضة لقدر لا يستهان به من التردد . وفي وقت تمر فيه الأمم المتحدة بأزمة مالية فليس بوسعها أن تتجاوب مع كل اقتراح تقدمه كل دولة من الدول الأعضاء حسب نزواتها . وأعتقد أن هناك قرارات كافية ووافية صادرة عن هذه الهيئة بشأن كل المسائل ، قرارات لو طبقت ، لكانت كافية لشفاء العالم من علله . إن بإمكاننا أن نجعل هذه الأرض مكانا أفضل وأكثر أمنا لساكنيها جميعا لو تحلينا بالشجاعة والتصميم والالتزام الهادف .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثالث للمكتب (A/44/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتصل التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة A/44/250/Add.2 بالطلب الذي تقدمت به أنتيغوا وبربودا لإدراج بند إضافي على جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "المساعدة الطارئة لأنتيغوا وبربودا ، وجزر فرجن البريطانية ، ودومينيكا ، ومونتسيرات ، وسان كيتس ونيفيس" .

وقد قرر المكتب رفع توصية إلى الجمعية العامة بإدراج البند على جدول الأعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على إدراج هذا البند الاضافي في جدول الأعمال والمعنون "المساعدة الطارئة لأنتيغوا وبربودا ، وجزر فرجن البريطانية ، ودومينيكا ، ومونتسيرات ، وسان كيتس ونيفيس" ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرر المكتب أيضا رفع توصية إلى الجمعية العامة للنظر في هذا البند مباشرة في الاجتماع العام . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد تلك التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضا أنه يجب إعطاء أولوية للنظر في البند نظرا لأهميته وطابعه العاجل ؟

تقرر ذلك .

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥